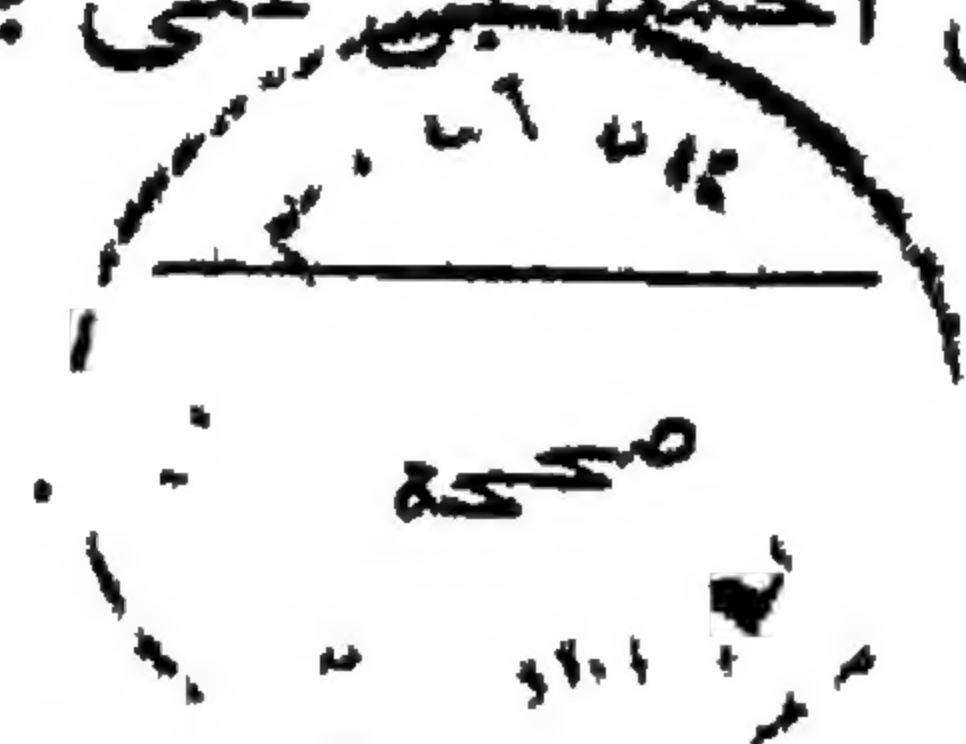


نخبة الكفر في مصطلح اهل الاثر

وشرحها

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر

للمحافظ شهاب الدين احمد بن علي بن حجر العسقلاني



كپتان دوليم ناسو ليمس الايرلندي

والمولوي عبد الحق والمولوي غلام قادر

طبع باهتمام

امياتك موسيتي آف بنگال

في

كاليج پريس

كلكته - سنة ١٨٦٢ ع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا * وصلى الله على سيدنا محمد
الذي أرسله للناس بشيرا ونذيرا * وعلى آل محمد وصحبه
وسلم تسليما كذبرا * أما بعد * فإن التصانيف في اصطلاح اهل
الحديث قد كثرت وبُحِطت واختُصرت فسالني بعض الاخوان
ان اخص له المهم من ذلك فاجبته الى سؤاله رجاء الاندراج في
تلك المسالك - فاقول الخبر اما ان يكون له طرق بلا عدد معين او
مع حصر بما فوق الثنتين او بهما او بواحد فالاول المتواتر وهو المفيد
للعلم اليقيني بشروطه و الثاني المشهور وهو المستفيض على راي
و الثالث العزيز وليس شرطا للصحيح خلافا لمن زعمه و الرابع
الغريب وكلها سوى الاول آحاد وفيها المقبول و المردود لتوقف
الاحتدال بها على البحث عن احوال روايتها دون الاول وقد يقع فيها
ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار ثم الغرابة اما ان تكون

في اصل السند اولا فالاول الفرد المطلق و الثاني الفرد النسبي و يقل
 اطلاق الفرد عليه و خبر الاحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند
 غير معلل و لا شان هو الصحيح لذاته و يتفاوت رتبة بتفاوت
 هذه الاوصاف و من ثم قدم صحيح البخاري ثم مسلم ثم
 شرطها فان خف الضبط و احسن لذاته و بكثرة طرفه يُصحح
 فان جُمعا و للتردد في الناقل حيث التفرع و لا في اعتبار امتدادين
 و زيادة راويهما مقبولة ما لم تقع ملامة لمن هو اوثق فان خولف
 بارجح فالراجح المحفوظ و مقابله الشاذ و ان وقعت مع اضعف
 فالراجح المعروف و مقابله المنكرو الفرد النسبي ان وافقه غيره
 فهو المتابع و ان وجد متن يشبهه فهو الشاهد و تتبع الطرق لذلك
 هو الاعتبار ثم المقبول ان سلم من المعارضة فهو المحكم و ان عارض بمثله
 فان امكن الجمع فهو مختلف الحدوث اولا و ثبت المتأخر فهو
 الناسخ و الآخر المنسوخ و الا فالترجيح ثم التوقف ثم الدردود اما ان
 يكون لسقط او طعن فالسقط اما ان يكون من مبادئ السند من
 مصنف او من آخرة بعد التابعي او غير ذاك فالاول المعلق و الثاني
 المرسل و الثالث ان كان بائذين فصاعدا مع التوالي فهو المعضل

والا فالمنقطع ثم السقط قد يكون واضحا او خفيا فالاول يدرك بعدم التلاقي
ومن ثم احتيج الى التاريخ والتانى المدائس ويرى بصيغة تحتل
اللقاء كمن وقال وكذا المرسل الخفي من معاصر لم يلق ثم الطعن
اما ان يكون لكذب الراوي او تهمته بذلك او فحش غلطه او غفلته
او فسقه او وهمه او مخالفته او جهالته او بدعته او سوء حفظه فالاول
الموضوع والثاني المتروك والثالث المنكر على راي وكذا الرابع
والخامس ثم الوهم ان اطلع عليه باغرائن وجمع الطرق فاعلل
ثم المخالفة ان كانت بتغيير السياق فمدرج الاسناد او بدمج موقوف
بمرفوع فمدرج المتن او بتقدمه وتأخير المقلوب او بزيادة راو فالمزبد
في متصل الاسانيد او بابدالها ولا مرجح فالمضطرب وقد يقع الابدال
عمدا امتحانا او بتغيير حرف او حروف مع بقاء السيق فالمصحف
والمحرف ولا يجوز تعمد تغيير المتن بالمقص والمرادف الا لعالم
بما يحيل المعنى فان خفي المعنى احتيج الى شرح الغريب
و بيان المشكل ثم الجهالة وسببها ان الراوي قد تكثر نعوته فيذكر
بغير ما اشتهر به لغرض و صنفوا فيه الموضح وقد يكون مقلا فلا يكثر
الاخذ عنه وفيه الوجدان او لا يسمى اختصارا وفيه المبهمات ولا يقبل
المبهم واولهم بلفظ التعديل على الاصح فان سمي وانفرد واحد عنه
فمجهول العين او اثنان فصاعدا ولم يوثق فمجهول الحال وهو المستور
ثم البدعة اما بمكفر او بمفسد فالاول لا يقبل صاحبها الجمهور والثاني

يقبل من لم يكن داعية في الصبح الا ان روى ما يقوي بدعته فيرد
على المختار وبه صرح الجوزجاني شيخ النسائي ثم سوء الحفظ ان كان
لازما فالشاف على راي او طاربا فالمختلط و متى توبع السيبي
الحفظ بمعتبر وكذا المستور والمرسل والمدائن صار حديثهم حسنا
لا لذاته بل بالمجموع ثم الاسناد اما ان ينتهي الى النبي صلى الله
عليه وسلم اما تصرفا او حكما من قوله او فعله او تقريرة او الى
اصحابي كذاك وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا
به ومات على الاسلام ولو تخللت ردة في الصبح او الى التابعي
وهو من لقي اصحابي كذلك فالاول المرفوع و الثاني الموقوف
و الثالث المقطوع و من دون التابعي فيه مثله و يقال للاخيرين
الاثر و المسند مرفوع صحابي بسند ظاهرة الاتصال فان قل عدة
فاما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى امام ذي
صفة عليا كشعبة فالاول العلو المطلق و الثاني النسبي وفيه الموافقة
وهي الوصول الى شيخ احد المصنفين من غير طريقة وفيه
البذل وهو الوصول الى شيخ شيخه كذلك وفيه المساواة وهي استواء
عدد الاسناد من الراوي الى آخره مع اسناد احد المصنفين وفيه
المصافحة وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف و يقابل العلو

باقسامه الفزول فان تشارك الراوي و من روى عنه في امر مثل الحسن
 و اللقي فهو الاقران و ان روى كل^(٨) منهما فالمدبج و ان روى
 عن دونه فالأكابر عن الاصاغر و هذه الآباء عن الابناء و في عكسه كثرة
 و منه من روى عن أبيه عن جده و ان اشترك اثنان عن شيخ و تقدم
 موت احدهما فهو السابق و اللاحق و ان روى عن اثنين متفقين
 الاسم و لم يتميزا باختصاصه باحدهما يتبين المهمل و ان جحد^(٩)
 الشيخ سريره جزما رد او احتمالا قبل في الاصح و فيه من حدث
 ونسي و ان اتفق الرواة في صيغ الاداء او غيرها من الحالات
 فهو المسلسل و صبغ الاداء سمعت و حدثني ثم اخبرني و قرأت
 عليه ثم قرئ عليه و انا اسمع ثم انباني ثم ناولني ثم شاهدي
 ثم كتب اليّ ثم عن و نحوها فالاولان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ
 فان جمع الراوي فهو مع غيره و اولها اصرحها و ارفعها ما في الاملاء
 و الثالث والرابع لمن قرأ بنفسه فان جمع فهو كالخامس و الانباء
 بمعنى الاخبار الا في عرف المتأخرين فهو للاجازة كمن و عنونة المعاصر
 محمولة على السماع الا من المدلس و قيل بشرط ثبوت لقائهما
 و لو مرة وهو المختار و اطلقوا المشاهدة في الاجازة المتلفظ بها و الكتابة
 في الاجازة المكتوب بها واشتراطوا في صحة المنازلة اقترانها بالاذن بالرواية

و هي ارفع انواع الاجازة وكذا اشترطوا الاذن في الوجادة و الوصية
 بالكتاب و الاعلام و الا فلا عبرة بذلك كالاجازة العامة و للمجهول و
 للمعدوم على الاصح في جميع ذلك ثم الرواة ان اتفقت اسمائهم
 و اسماء آبائهم فصاعدا و اختلفت اشخاصهم فهو المتفق و المفترق و ان
 اتفقت الاسماء خطأ و اختلفت نطقا فهو المؤتلف و المختلف و ان
 اتفقت الاسماء و اختلفت الابداء او بالعكس فهو المتشابه و كذا ان
 وقع ذلك الاتفاق في الاسم و اسم الاب و الاختلاف في النسبة و يتركب
 منه و مما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق و الاشتباه الا في حرف
 او حرفين او بالتقديم و التأخير او نحو ذلك *

خاتمة

و من المهم معرفة طبقات الرواة و مواليدهم و وفياتهم و بلدانهم
 و احوالهم تعديلا و تجريحا و جهالة و مراتب الجرح و اسوها الوصف
 بافعال كالكذب الناس ثم دجال او وضاع او كذاب و اسهلها ليقن او
 سليم الحفظ او فيه ادنى مقال و مراتب التعديل و ارفعها الوصف
 بافعال كوثق الناس ثم ما تأكد بصغة او صفتين كدقة ثقة او ثقة حافظ
 و ادناها ما اشعر بالقرب من اسهل التجريح كشيخ و تعديل التزكية
 من عارف باسبابها و لو من واحد على الاصح و الجرح مقدم على
 التعديل ان صدر مبيّنا من عارف باسبابه فان خلا عن تعديل قبل
 مجملا على المختار و معرفة كنى المصمين و اسماء المكنين و من اسمه

كنيته ومن اختلف في كنيته ومن كثرت كناه او نعوته ومن وافقت
 كنيته اسم ابيه او بالعكس او كنيته كنية زوجته او وافق اسم شيخه
 اسم ابيه ومن نسب الى غير ابيه او امه او الى غير ما يسبق الى
 الفهم ومن اتفق اسمه واسم ابيه وجده او اسم^(٢) شيخه و شيخ شيخه
 فصاعدا ومن اتفق اسم شيخه والراوى عنه و معرفة الاسماء المجردة
 والمفردة والمكنى واللقاب والانساب الى القبائل و الى الاوطان بلاد
 ارضيا او سككا او مجاورة و الى الصفائح و الحرف ويقع فيها الاتفاق و
 الاشتباه كالاسماء وقد تقع العباب و معرفة اسباب ذلك و معرفة الموالي
 من الاعلى و من الاسفل بالرق او بالحلف و معرفة الاخوة والاخوات
 و معرفة ادب الشيخ والطالب و من التحمل و الاداء و صفة كتابة
 الحديث و عرضه و سماعة و اسماعه و الرحلة فيه و تصنيفه اما
 على المصانيد او على الابواب او على العلل او على الاطراف
 و معرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضى
 ابي يعلى (بن) الفراء و صنفوا في غالب هذه الانواع و هى نقل
 محض ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل فليراجع لها مبسوطاتها
 والله الموفق والهادي لا اله الا هو *



بسم الله الرحمن الرحيم

[الحمد لله الذي لم يزل عالما فديرا * -] حيا قيوما سديعا
بصيرا - و اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له و اكبره تكبيرا -
[و صلى الله على سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس] كافة [بشيرا
و نذيرا * و على آل محمد و صحبه و سلم تسليما كثيرا * اما بعد
فان التصانيف في اصطلاح اهل الحديث - قد كثرت *] للائمة في القديم
و الحديث - فمن صنف في ذلك القاضي ابو محمد الرامهرمزي
كتابه المحدث الفاصل لكنه لم يستوعب - و الحاكم ابو عبد الله
النيسابوري لكنه لم يهذب و لم يرتب - و تالة ابو نعيم الاصفهاني فعمل
على كتابه مستخرجا و ابقى اشياء للمعتقب - ثم جاء بعدهم
الخطيب ابو بكر البغدادي و صنف في قوانين الرواية - كتابا سماه
الكفاية - و في آدابها كتابا سماه الجامع - لآداب الشيخ و السامع -
و قل فن من فنون الحديث الا و قد صنف فيه كتابا مفردا فكان كما

قال الحافظ ابو بكر بن نقطة كل من انصف علم ان المحدثين بعده
الخطيب عيال على كتبه ثم جاء بعض من تاخر عن الخطيب - فاخذ
من هذا العلم بنصيب - فجمع القاضي عياض كتابا لطيفا سماه الاماع -
(في معرفة اصول الرواية وتقيد السماع -) و ابو حفص الميائجي جزءا
سماه ما لا يسمع المحدث جهله و امثال ذلك من التصانيف التي
اشتهرت - [و بسطت] ليتوفر علمها [واختصرت *] ليتيسر فهمها الى
ان جاء الحافظ الفقيه تقي الدين ابو عمرو عثمان ابن الصلاح
عبد الرحمن الشهر زوري نزيل دمشق فجمع لما ولي تدريس الحديث
بالمدرسة الاشرفية كتابه المشهور فهدب فذونه و املاء شيئا بعد شيعي
فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب و اعتنى بتصانيف
الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها - و ضم اليها من غيرها
نخب فوائدها - فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره - فاهذا عكف الناس
عليه و ساروا بسيرة - فلا يحصى كم ناظم له و مختصر - و مستدرك عليه
و مقتصر - و معارض له و منتصر - [فسالني بعض الاخوان ان اخص
له المهم من ذلك *] فلخصته في اوراق لطيفة سميتها نخبة الفكر في
مصطلح اهل الاثر على ترتيب ابتكرته - و سبيل انتهجته - مع ما ضمت
اليه من شوارد الغرائد - و زوائد الفوائد - فرغب الي ثانيا ان اضع عليها

شرحها بحل رموزها - ويفتح كنوزها - و يوضح ما خفى عن المبتدئ من

ذلك - [فاجبته الى سؤاله رجاء الاندراج في تلك المسالك *] فبالغت في

شرحها في الايضاح والتوجيه - ونهت على خبايا زواياها لان صاحب

البيت ادري بما فيه - وظهر لي ان ايرادة على صورة البسط اليق - و

دمجها ضمن توضيحها وفق - فسلكت هذا الطريق القليل السالك - [فاقول]

طالباً من الله التوفيق فيما هنالك - [أخبر] عند علماء هذا الفن

مرادف للحديث وقيل الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه

وآله وسلم والخبر ما جاء عن غيره ومن ثم قيل لمن يشتغل

بالترابيح وما شاكلها الاخباري و لمن يشتغل بالسنة النبوية الحديث

وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق فكل حديث خير من غير

عكس و عبرهنا بالخبر ليكون اشمل فهو باعتبار وصوله اليها

[اما ان يكون له طرق] اي اسانيد كثيرة لان طرقا جمع طريق و فعيل

في الكثرة يجمع على فعل بضمين وفي الغلة على افعة والمراد

بالطرق الاسانيد و الاسناد حكاية عن طريق المتن و تلك الكثرة احد

شروط التواتر اذا وردت [بلا] حصر [عدد معين] بل تكون العادة

قد احوالت تواطؤهم على الكذب وكذا وقوعه منهم اتفافا من غير قصد

فلا معنى لتعيين العدد على الصحيح ومنهم من عينه في الاربعة وقيل

في الخمسة وقيل في السبعة وقيل في العشرة وقيل في الاثنى عشر

وقيل في الاربعةين وقيل في السبعين وقيل غير ذلك وتممك كل قائل

بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فافاد العلم وليعنى بلازم ان يطرد في غيره
لاحتمال الاختصاص فاذا ورد الخبر كذلك وانضاف اليه ان يستوى الامر
فيه في الكثرة المذكورة من ابتدائه الى انتهائه و المراه بالاستواء
ان لا تنقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع لا ان لا تزيد ان الزيادة
ههنا مطلوبة من باب الاولى و ان يكون مستند انتهائه الامر المشاهد
او المسموع لا ما ثبت بقضية العقل الصرف فاذا جمع هذه الشروط
الاربعة وهى عدد كثير احاطت العادة تواطؤهم على الكذب روى ذلك
عن مثلهم من الابتداء الى الانتهاء و كان مستند انتهائهم الحسن و
انضاف الى ذاك ان يصح خبرهم افادة العلم لسامعه فهذا هو
المتواتر و ما تخلفت افادة العلم عنه كان مشهورا فقط فكل متواتر
مشهور من غير عكس و قد يقال ان الشروط الاربعة اذا حصلت
استلزمت حصول العلم وهو كذلك في الغالب لكن قد يتخلف العلم
عن البعض لمانع و قد وضع بهذا تعريف المتواتر و خلافة قد يرد بلا حصر
ايضا لكن مع فقد بعض الشروط [او مع حصر بما فوق الاثنين]
اي بثلاثة فصاعدا ما لم يجتمع شروط المتواتر [او بهما] اي باثنين
فقط [او بواحد] و المراد بقولنا ان يرد باثنين ان لا يرد باقل منهما
فان ورد باكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يضر ان الاقل
في هذا العلم يقضي على الاكثر [فالاول وهو المتواتر و هو المفيد للعلم
اليقيني] فاخرج النظري على ما ياتى تقريره [بشروطه] التي

تقدمت و اليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق وهذا هو المعتد
ان الخبر المتواتر يفيد العلم الضروري وهو الذي يضطر الانسان اليه بحيث
لا يمكنه دفعه و قيل لا يفيد العلم الا نظرا و ليس بشيء لان العلم
بالتواتر حاصل لمن ليس له اهلية النظر كالعامي ان النظر ترتيب
امور معلومة او مظنونة يتوصل بها الى معلوم او مظنون و ليس في
العامي اهلية ذاك فلو كان نظرا اما حصل لهم و لاح بهذا التقرير
الفرق بين العلم الضروري و العلم النظري ان الضروري يفيد العلم
بلا استدلال و النظري يفيد لكن مع الاستدلال على العادة و ان
الضروري يحصل لكل سامع و النظري لا يحصل الا لمن فيه اهلية
النظر و انما ابهت شروط المتواتر في الاصل لانه على هذه الكيفية
ليس من مباحث علم الاسناد ان علم الاسناد يبحث فيه عن صحة
الحديث او ضعفه ليعمل به او يترك من حيث صفات الرجال
و صيغ الداء و المتواتر لا يبحث عن رجاله بل بحسب العمل به من
غير بحث فائدة ذكر ابن الصلاح ان مثال المتواتر على التفسير
المتقدم يعز وجوه الا ان يدعى ذاك في حديث من كذب على و ما
ادعاه من العزة ممنوع و كذا ما ادعاه غيره من العدم لان ذلك
نشأ عن فلة الاطلاع على كثرة الطرق و احوال الرجال و صفاتهم
المقتضية ابعاد العادة ان يتواطؤوا على الكذب او يحصل منهم اتفعا
و من احسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا وجود كثرة في الاحاديث

أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقا وغربا المقطوع
 عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفها إذا اجتمعت على إخراج حديث
 وتعددت طرق تعدد التحيل العادة تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط
 إذا علم اليقيني بصحته إلى قائله ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير
 [والثاني] وهو الأول من أقسام الأحاد ما له طرق محصورة بأكثر
 من اثنين [وهو المشهور] عند المحدثين سمي بذلك لوضوحه [وهو
 المستفيض على رأي] جماعة من أئمة الفقهاء سمي بذلك لانتشاره من
 فاض الماء يفيض فيضا ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور بأن
 المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور أعم من ذلك ومنهم
 من غاير على كيفية أخرى وليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور
 يطلق على ما حرر ههنا وعلى ما اشتهر على أنه سنة فيشمل ما له أسناد
 واحد فصاعدا ويطلق على ما لا يوجد له أسناد أصلا [والثالث العزيز]
 وهو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين سمي بذلك إما لقلة
 وجوده وإما لكونه عزاي قوى لمجيئه من طريق أخرى [وليس
 شرطا المصحح خلافا لمن زعمه] وهو أبو علي الجبائي من المعتزلة
 وأية موسى كلام الحاكم أبي عبد الله في علوم الحديث حديث قال
 المصحح أن يرويه أصحابي الزائل عنه اسم الجهالة بأن يكون له راويان
 ممن يتداواه أهل الحديث إلى وقتنا هذا كاشهاة على الشهادة وصرح
 القاضي أبو بكر بن العربي في شرح البخاري بأن ذلك شرط البخاري

واجاب عما اورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر لانه قال فان قيل
 حديث الاعمال بالنيات فرد لم يروى غير عمر و لم يروى عن عمر الا علقمة
 فلنا قد خطب به عمر رضى الله تعالى عنه على المنبر بحضرة الصحابة
 فلو لا انهم يعرفونه لانكروه كذا قال وتعقب بانه لا يلزم من كونهم
 سكتوا عنه ان يكونوا بمعوية من غيره وبان هذا لو سلم في عمر رضى
 الله عنه منع في تغرد علقمة عنه ثم تغرد محمد بن ابراهيم به عن
 علقمة ثم تغرد يحيى بن سعيد به عن محمد على ما هو الصحيح
 المعروف عند المحدثين وقد وردت اهم متابعات لا يعتد بها وكذا لا نسلم
 جوابه في غير حديث عمر قال ابن رشيد واقد كان يكفى القاضي في
 بطلان ما ادعى انه شرط البخاري اول حديث مذكور فيه وادعى ابن
 حبان نقض دعواه فقال ان رواية اثنين عن اثنين لى ان ينتهى
 لا يوجد اصلا قلت ان اراد ان رواية اثنين فقط عن اثنين لا يوجد
 اصلا فيمكن ان يسلم و اما صورة العزى التي حررها فموجودة بان لا يرويه
 اقل من اثنين عن اول من اثنين مثاله ما رواه الشيخان من حديث
 انس رضى الله تعالى عنه و البخاري من حديث ابي هريرة رضى الله
 عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤمن احدكم حتى اكون
 احب اليه من والده و ادة لحديث و رواه عن انس قتادة و عبد العزيز
 بن صهيب و رواه عن قتادة شعبة و سعيد و رواه عن عبد العزيز
 اسمعيل بن علية و عبد الوارث و رواه عن كل جماعة [والرابع الغربى]

و هو ما يتفرد بروايته شخص واحد في اي موضع وقع التفرد به من
السند على ما سيقسم الى الغريب المطلق والغريب الذسبى [وكلها]
اي الاقسام الاربعة المذكورة [سوى الاول] و هو المتواتر [آحاد] ويقال
لكل منها خبر واحد وخبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص واحد وفي
الاصطلاح ما لم يجمع شروط التواتر [وفيها] اي وفي الآحاد [المقبول]
وهو ما يجب العمل به عند الجمهور [وفيها] [المردود] وهو الذي لم يرجح
صدق أمخبر به [لتوقف استدلال^٢ بها على البحت عن احوال روايتها
دون الاول] و هو المتواتر كله مقبول لانافته القطع بصدق مخبرة بخلاف
غيره من اخبار الآحاد لكن انما وجب العمل بالمقبول منها لانها اما ان
يوجد فيها اصل صفة القبول و هو ثبوت صدق الناقل او اصل صفة الرد و
هو ثبوت كذب الناقل او لا يوجد هذا ولا ذاك فالاول يغلب على الظن
صدق الخبر لثبوت صدق ناقله فيؤخذ به والذاني يغلب على الظن كذب
الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح والثالث ان وجدت قرينة تلحقه باحد
القسمين النحوق به و الا فيتوقف فيه و اذا توقف عن العمل به صار
كالمردود لا لثبوت صفة الرد بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول والله
اعلم [وقد يقع فيها] اي في اخبار الآحاد المنقسمة الى مشهور و
مغرب [ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المخذار] خلافا
لمن ابى ذلك و الخلاف في التحقيق لفظي لان من جوز اطلاق
العلم قيده بكونه نظريا و هو الحاصل عن الاستدال و من ابى الاطلاق

يخص لفظ العلم بـ"التواتر" و ما عداه عنده ظني لكنه لا ينبغي ان ما
 احتف بالقرائن ارجح مما خلا عنها والخبر المختلف بالقرائن انواع منها
 ما اخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر فانه احتف
 به قرائن منها جلالتهما في هذا الشأن و تقدمهما في تمييز الصحيح
 على غيرهما و تلقى العلماء لكذابينهما باقبال و هذا التلقي وحده اقوى
 في اودة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر الا ان هذا
 يختص بما لم ينتقده احد من الحفاظ مما في الكتابين و بما لم يقع التجاذب
 بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح لاستحالة ان يفيد
 المتناقضان العام بصدقهما من غير ترجيح لاحدهما على الآخر و ما
 عدا ذاك فالجماع حاصل على تسليم صحته فان قيل انما اتفقوا على
 وجوب العمل به لا على صحته منعناه و سند المنع انهم متفقون على
 وجوب العمل بكل ما صح و لو لم نخرجه الشيخان فلم يبق للصحيحين
 في هذا مزنة و الاجماع حاصل على ان لهما مزنة فيما يرجع الى
 نفس الصحة و ممن صرح بانفاة ما اخرجه الشيخان العلم النظري
 الاستاذ ابو اسحاق السفراييني و من ائمة الحديث ابو عبد الله
 الحميدي و ابو الفضل بن طاهر وغيرهما و يحتمل ان يقال المزنة
 المذكورة كون احاديهما اصح الصحيح ومنها المشهور اذا كانت له طرق
 متباينة سالمة عن ضعف الرواة و العلل و ممن صرح بانفاة العلم
 النظري الاستاذ ابو منصور البغدادي و الاستاذ ابو بكر بن فورك

وغيرهما ومنها المسلسل بالائمة الحفاظ المتقنين حديث لا يكون غربا
كالحديث الذي يرويه احمد بن حنبل مثلا و يشاركه فيه غيره
عن الشافعي و يشاركه فيه غيره عن مالك بن انس فانه يفيد
العلم عند سماعه بالامتدلال من جهة جلالة روايته وان فيهم من
الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من
غيرهم ولا يتشكك من له ادنى ممارسة بالعلم و اخبار الناس
ان مالكا مثلا لو شافه بخبر انه صادق فيه فاذا انضاب اليه ايضا
من هوفي تلك الدرجة ازداد قوة و بعد عما يخشى عليه من السهو
وهذه الانواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها الا للعلم
بالحديث المتبحر فيه العارف باحوال الرواة المطالع على العدل وكون
غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة
لا ينفي حصول العلم المتبحر المذكور و يحصل الانواع الثلاثة التي
ذكرناها ان الاول يختص بالصحيحين والثاني بماله طرق متعددة
و الثالث بما رواه الائمة و يمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد
فلا يبعد حينئذ القطع بصدقه والله اعلم [ثم الغرابة اما ان تكون في
اصل السند] اى في الموضع الذي يدور الاسناد عليه ويرجع ولو
تعددت الطرق اليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي [او لا تكون]
كذلك بان يكون التفرد في اثباته كان يرويه عن الصحابي اكثر من واحد
ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد [فالاول الفرد المطلق]

كحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وقد يتفرد به راو عن ذلك المتفرد كحديث شعب اليمان تفرد به ابو صالح عن ابي هريرة وتفرد به عبد الله بن دينار عن ابي صالح وقد يستمر التفرد في جميع رواته او اكثرهم وفي مسند البزار والمعجم الاوسط للطبراني امثلة كثيرة لذلك [والثاني الفرد النسبي] سمي نسبيا لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهورا [ويقل اطلاق الفردية عليه] لان الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا الا ان اهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد اكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب اكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث اطلاق السمية عليهما واما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطابق والنسبي تفرد به فلان او اغرب به فلان وفريب من هذا اختلاهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران اولا فاكثر المحدثين على التغاير لكنه عند اطلاق الاسم واما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الارسال فقط فيقولون ارسله فلان سواء كان ذلك مرسلا ام منقطعا ومن ثمة اطلق غير واحد ممن لم يلاحظ موافق استعمالهم على كثير من المحدثين انهم لا يغايزون بين المرسل والمنقطع وليمس كذلك لما حرروا و قل من نبة علي

النكتة في ذلك و الله اعلم [وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط
 متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته] وهذا اول
 تقسيم المقبول الى اربعة انواع لانه اما ان يشتمل من صفات القبول
 على اعلاها اولا الاول الصحيح لذاته والثاني ان وجد فيه ما يجبر
 ذلك القصور ككثرة الطرق فهو الصحيح ايضا لكن لا لذاته وحيث
 لا جبر ان فهو الحسن لذاته وان قامت قرينة ترجح جانب قبول
 ما يتوقف فيه فهو الحسن ايضا لكن لا لذاته و قدّم الكلام على الصحيح
 لذاته لعلو رتبته والمراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى
 والمروءة والمراد بالتقوى اجتذاب الاعمال السيئة من شرك او فسق
 او بدعة والضبط ضبط صدر وهو ان يثبت ما سمعه منه بحيث يتمكن
 من استحضاره متى شاء وضبط كتاب وهو صديقه لديه منذ سمع فيه
 وصححه الى ان يودي منه وفيد بالتام اشارة الى الرتبة العليا
 في ذلك والمتصل ما سلم اسناده من سقوط فيه بحيث
 يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه و السند
 تقدم تعريفه والمعلل لغة ما فيه علة و اصطلاحا ما فيه علة
 خفية واحدة والشاذ لغة الفرد و اصطلاحا ما يخالف فيه الراوي
 من هو ارجح منه وله تفسير آخر سيأتي * تنبيه * قوله خبر الآحاد
 كالجنس و باقى قيوده كالفصل وقوله بنقل عدل احتراز عما ينقله
 غير عدل وقوله هو يسمى فصلا يتوسط بين المبتدأ والخير يوفى

بان ما بعده خبر عما قبله وليس بنعت له وقوله لذاته يخرج ما
 يسمى صحيحا بامر خارج عنه كما تقدم [و تتفاوت رتبة] أى
 نصحيح [بحسب تفاوت هذه [الوصاف]] المقتضية المتصحيح في القوة
 فانها لما كانت معيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت
 ان تكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الأمور المقوية و اذا
 كان كذلك فما يكون روته في الدرجة العليا من العدالة و الضبط وسائر
 الصفات التي توجب الترجيح كان اصح مما دونه فمن المرتبة العليا
 في ذلك ما يطلق عليه بعض الائمة انه اصح الاسانيد كالزهري عن
 سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه و كمحمد ابن سيرين عن عبيدة
 بن عمرو السلماني عن علي و كبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن
 مسعود و دونها في الرتبة كرواية بريد بن عبد الله بن ابي بردة عن
 جده عن ابيه ابي موسى و كحماد بن سلمة عن ثابت عن انس
 و دونها في الرتبة كسهيل ابن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة و كالعلاء
 بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة فان الجميع يشملهم
 اسم العدالة و الضبط الا ان في المرتبة الاولى من الصفات المرجحة
 ما يقتضي تقديم روايتهم على التي تليها وفي التي تليها من
 قوة الضبط ما يقتضي تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية
 من يعد ما يتفرد به حمدا كمحمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر
 عن جابر و عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وقص على هذه

المراتب ما يشهها والمرتبة الأولى هي التي أطلق عليها بعض الأئمة
 أنها أصح الأسانيد والمعتمد عدم الإطلاق لترجمة معينة منها نعم
 يستفاد من مجموع ما أطلق الأئمة عليه ذلك أرجحيته على
 ما لم يطلقوه و يلتحق بهذا التفاضل ما اتفق الشيخان على تخريجه
 بالنسبة إلى ما انفرد به أحدهما وما انفرد به البخاري بالنسبة إلى
 ما انفرد به مسلم لاتفاق العلماء بعدهما على تلقي كتابيهما بالتقبل
 واختلاف بعضهم في أيهما أرجح فما اتفقا عليه أرجح من هذه
 الحثية مما لم يتفقا عليه وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري
 في الصحة ولم يوجد عن أحد التصريح بنقيضه وأما ما نقل عن
 أبي علي النيسابوري أنه قال ما تحت أديم السماء أصح من كتاب
 مسلم فلم يصرح بكونه أصح من صحيح البخاري لأنه إنما نفى
 وجود كتاب أصح من كتاب مسلم إذ المنفي إنما هو ما يقتضيه
 صيغة فعل من زيادة صحة في كتاب يشارك كتاب مسلم في الصحة
 يمتاز بتلك الزيادة عليه ولم ينف المساواة وكذلك ما نقل عن
 بعض المغاربة أنه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري فذلك
 مما يرجع إلى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب ولم يفصح
 أحد منهم بأن ذلك راجع إلى الأصحية ولو أفصحوا به لرد عليهم
 شاهد الوجود فالصفات التي يدور عليها الصحة في كتاب البخاري
 أتم منها في كتاب مسلم وأشد وشرطه فيها أقوى وأشد إماماً رجحانه

من حديث الاتصال فلاشتراطه ان يكون الراوي قد ثبت له لقاء
من روى عنه و لو مرة و اكتفى مسلم بمطلق المعاصرة و الزم
البخاري بانه يحتاج الى ان لا يقبل العنونة اصلا وما الزمه به ليس بلزم
لان الراوي اذا ثبت له اللقاء مرة لا يجري في رواياته احتمال ان
لا يكون سمع لانه يلزم من جريانه ان يكون مدلسا و المسئلة مفروضة
في غير المدلس و اما رجحانه من حيث العدالة و الضبط فلان الرجال
الذين تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من الرجال الذين تكلم
فيهم من رجال البخاري مع ان البخاري لم يكثر من اخراج حديثهم
بل غالبهم من شيوخه الذين اخذ عنهم و مارس حديثهم بخلاف
مسلم في الامرين و اما رجحانه من حيث عدم الشذوذ و الالال
فلان ما انتقد على البخاري من الاحاديث اقل عددا مما انتقد
على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجل من مسلم
في العلوم و اعرف منه بصناعة الحديث و ان مسلما تلميذه و خريجه
و لم يزل يستفيد منه و يتتبع آثاره حتى قال الدارقطني
لو لا البخاري لما راح مسلم و لاجاء [و من ثمة] اي و من هذه الجهة
وهي ارجحية شرط البخاري على غيره [قدم صحيح البخاري]
على غيره من الكتب المصنفة في الحديث [ثم] صحيح [مسلم]
لمشاركته للبخاري في اتفاق العلماء على تلقي كتابه بالقبول ايضا
سوى ما علل [ثم] قدم في الارجحية من حديث الاصححة [ما

وأنفه شرطهما [لأن المراد به روايتهما مع باقى شروط الصحيح و روايتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا اصل لا يخرج عنه إلا بدليل فان كان الخبر على شرطهما معا كان دون ما اخرجته مسلم او مثله و ان كان على شرط احدهما فيقدم شرط البخاري وحدة على شرط مسلم وحدة تبعا لاصل كل منهما فخرج لذا من هذا ستة اقسام يتفاوت درجاتها في الصحة وثمة قسم سابع وهو ما ايسر على شرطهما اجتماعا و انفرادا وهذا التفاوت انما هو بالنظر الى الحديثية المذكورة و أما لو رجع قسم على ما هو فوقه بامور اخرى يقتضى الترجيح فانه يقدم على ما فوقه اذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقا كما لو كان الحديث عند مسلم مثلا و هو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم فانه يقدم على الحديث الذي اخرجته البخاري اذا كان فردا مطلقا و كما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها اصح الامانيد كما لك عن نافع عن ابن عمر فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلا لاسيما اذا كان في اسناده من فيه مقال [فان خف الضبط] اي قل يقال خف القوم خفونا قلوا و المراد مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح [فهو الحسن لذاته] لاشيى خارج و هو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد نحو حديث المستور اذا تعددت طرقه و خرج

باعتراض باقى الوصاف الضعيف وهذا القسم من الحسن مشارك للصحيح فى الاحتجاج به وان كان دونه و مشابه له فى انقسامه الى مراتب بعضها فوق بعض [وكثرة طرقه يصحح] وانما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق لان للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذى قصر به ضبط راوى الحسن عن راوى الصحيح ومن ثم يطلق الصحة على الاسناد الذى يكون حسنا لذاته لو تفرد اذا تعدد و هذا حيث ينفرد الوصف [فان جمعا] اى الصحيح والحسن في وصف واحد كقول الترمذي وغيره حديث حسن صحيح [فللتعدد] الحاصل من المجتهد [فى الناقل] هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها [وهذا حديث] يحصل منه [التفرّد] بتلك الرواية وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع بين الوصفين اثبات لذلك القصور ونفيه وحصل الجواب ان تردد ائمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد لان حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا كما حذف حرف العطف من الذى يعدّ وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه

(٢) ن - في حديث واحد - وفي نسخة - في وصف حديث واحد

صحيح لان الجزم اقوى فيه من التردد و هذا حديث التفرد - [والا]
اي اذا لم يحصل التفرد فاطلاق الوصفين معا على الحديث يكون
[باعتبار الاسنادين] احدهما صحيح والاخر حسن و على هذا
فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فردا لان
كثرة الطرق تقوى فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن ان
يروى من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب
لانعرفه الا من هذا الوجه فاجواب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا
و انما عرف بنوع خاص منه وقع في كتابه و هو ما يقول فيه حسن
من غير صفة اخرى و ذلك انه يقول في بعض الاحاديث حسن
وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح
وفي بعضها حسن غريب و في بعضها صحيح غريب و في بعضها
حسن صحيح غريب و تعريفة انما وقع على الاول فقط و عبارته
ترشد الى ذلك حيث قال في اواخر كتابه و ما فلنا في كتابنا
حديث حسن فانما اردنا به حسن اسنادا عندنا فكل حديث يروى
و لا يكون راوية متهما بكذب و يروى من غير وجه نحو ذلك و لا يكون
شاذا فهو عندنا حديث حسن فعرف بهذا انه انما عرف الذي يقول فيه
حسن فقط و اما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن
صحيح غريب فلم يعرج على تعريفة كما لم يعرج على تعريفة
ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط و كانه ترك ذلك استغناء

لشهرته عند اهل الفن و اقتصر على تعريّف ما يقول فيه في كتابه
 حسن فقط اما لغموضه و اما لانه اصطلاح جديد و لذلك قيده بقوله
 عندنا و لم ينسبه الى اهل الحديث كما فعل الخطابي و بهذا التقرير
 يذفع كثير من الايرادات التي طال البحث فيها و لم يسفروجه
 توجيهها فله الحمد على ما اهتم و علم [و زيادة راوبهما] اى الصحيح
 و الحسن [مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو اوثق] ممن لم يذكر
 تلك الزيادة لان الزيادة اما ان تكون لا تنافي بينها و بين رواية من
 لم يذكرها فهذه تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث المستقل الذي
 يتفرد به الثقة و لا يرويه عن شيخه غيره و اما ان تكون منافية بحديث
 يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى فهذه هي التي يقع الترجيح بينها و
 بين معارضها فيقبل الراجح و يرد المرجوح و اشتهر عن جمع من العلماء
 القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل و لا يتأتى ذلك على طريق
 المحدثين الذين يشترطون في الصحيح ان لا يكون شاذا ثم يفسرون
 الشذوذ بمخالفة الثقة من هو اوثق منه و العجب ممن اغفل ذلك
 منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح و كذا
 الحسن و المنقول عن ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن
 مهدي و يحيى القطان و احمد بن حنبل و يحيى بن معين و
 على بن المديني و البخاري و ابي زرعة و ابي حاتم و النسائي و
 الدارقطني و غيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة و غيرها

ولا يعرف عن احد منهم اطلاق قبول الزيادة واعجب من ذلك اطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة مع ان نص الشافعي رحمه الله يدل على غير ذلك فانه قال في اثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الضبط ما نصه و يكون اذا شرك احدا من الحفاظ لم يخالفه فان خالفه فوجد حديثه انقص كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه و متى خالف ما وصفت اضر ذلك بحديثه انتهى كلامه ومقتضاها انه اذا خالف فوجد حديثه ازيد اضر ذلك بحديثه يدل على ان زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا و انما تقبل من الحفاظ فانه اعتبر ان يكون حديث هذا المخالف انقص من حديث من خالفه من الحفاظ و جعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلا على صحته لانه يدل على تحريره و جعل ما عدا ذلك مضرا بحديثه فدخلت فيه الزيادة فلو كانت عنده مقبولة مطلقا لم تكن مضرة بحديث صاحبها و الله اعلم [فان خولف الراوي بارجح منه] لمزيد ضبط او كثرة عدد او غير ذلك من وجوه الترجيحات [والراجح] يقال له [المحفوظ و مقابله] و هو المرجوح يقال له [الشاذ] مثال ذلك ما رواه الترمذي و النسائي و ابن ماجة من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنه ان رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و لم يدع وارثا الا مولى هو اعتقه الحديث و تابع ابن عيينة على وصله ابن جريح و غيره و خالفهم

حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة و أم يذكر ابن
 عباس قال أبو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة انتهى فحماد بن
 زيد من أهل العدالة و الضبط و مع ذلك رجع أبو حاتم رواية من هو
 أكثر عددا منه و عرف من هذا التقرير أن الشاذ ما رواه المقبول
 مخالفا لمن هو أولى منه وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب
 الاصطلاح [و] أن وقعت المخالفة [مع الضعف فالراجع] يقال له
 [المعروف و مقابله] يقال له [المنكر] مثاله ما رواه ابن أبي حاتم
 عن طريق حبيب بن حبيب و هو أخو حمزة بن حبيب الزيات
 المقرئ عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن
 النبي صلى الله عليه و آله و سلم قال من أقام الصلوة و آتى الزكوة
 و حج و صام و قرى الضيف دخل الجنة قال أبو حاتم هو منكر لأن
 غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفا و هو المعروف و عرف
 بهذا أن بين الشاذ و المنكر عموما و خصوصا من وجه لأن بينهما اجتماعا
 في اشتراط المخالفة و افترافا في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق و المنكر
 راويه ضعيف و قد غفل من سوى بينهما و أنه أعلم [و] ما تقدم
 ذكره [من الفرد النسبي] أن وجد بعد ظن كونه فردا قد [وافقه
 غيره فهو المتابع] بكسر الموحدة و المتابعة على مراتب أن حصلت
 للراوي نفسه فهي التامة و أن حصلت لشيخه فمن فوقه فهي القاصرة
 و يستفاد منها التقوية مثال المتابعة ما رواه الشافعي رحمه الله

في الام عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروا فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلثين فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم ان الشافعي تفرد به عن مالك فعده في غرائبه لان اصحاب مالك روه عنه بهذا الاسناد بلفظ فان غم عليكم فاقدروا له لكن وجدنا للشافعي رحمه الله متابعاً وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي كذا في اخرجه البخاري عنه عن مالك فهذه متبعة تامة ووجدنا له ايضاً متبعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن ابيه محمد ابن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ فكمالوا ثلثين وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن ذافع عن ابن عمر بلفظ فاقدروا ثلثين ولا اقتصار في هذه المتبعة سواء كانت تامة او قاصرة على اللفظ بل لوجاهت بالمعنى لكفى لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي [وان وجد متن] يروي من حديث صحابي آخر [يشبهه] في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط [فهو الشاهد] ومثاله في الحديث الذي قدمناه ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء فهذا باللفظ واما بالمعنى فهو ما رواه البخاري من رواية محمد بن زياد عن ابي هريرة رضي الله عنه بلفظ

فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان فلتزين وخص قوم المتابعة بما حصل
باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي ام لا والشاهد بما حصل
بالمعنى كذاك وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس و الامر
فيه سهل [و] اعلم [ان تنبع الطرق] من الجوامع و المسانيد
والاجزاء [لذلك] الحديث الذي يظن انه فرد ليعلم هل له
متابع ام لا [هو الاعتبار] وقول ابن الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات
والشواهد قد يوهم ان الاعتبار قسم لهما و ايض كذاك بل هو هيئة
التوصل اليهما و جميع ما تقدم من اقسام المقبول يحصل فائدة
تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة والله اعلم [ثم المقبول] ينقسم
ايضا الى معمول به و غير معمول به لانه [ان سلم من المعارضة]
اي ام يات خبر يضاده [فهو المحكم] وامثله كثيرة [وان عارض]
فلا يخلو اما ان يكون معارضة مقبولا مثله او يكون مردودا فالثاني
لا اثر له لان القوي لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف و ان كانت المعارضة
[بمثله] فلا يخلو اما ان يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف او لا
[فان امكن الجمع فهو] النوع المسمى [مختلف الحديث] ومثل
له ابن الصلاح بحديث ^(٢) لا عدوى و لا طيرة مع حديث فر من
المجنوم فرارك من الاسد و كلاهما في الصحيح و ظاهرهما المتعارض

ووجه الجمع بينهما ان هذه الامراض لا تعدى بطبعها لكن الله سبحانه و تعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لاعدائه سرقة ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في غير من الاسباب كذا جمع بينهما ابن الصلاح تبعا لغيره و الاولى في الجمع بينهما ان يقال ان نفيه صلى الله عليه وآله وسلم للعدوى باق على عمومه وقد صح قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعدى شئ شيئا و قوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن عارضة بان البعير الجرب يكون في الابل الصحيحة فيخالطها فتجرب حيث رد عليه بقوله فمن اعدى الاول يعنى ان الله سبحانه و تعالى ابتداء ذلك في الثانى كما ابتداء في الاول واما الامر بالفرار من المجذوم فمن باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص الذي يخالطه شئ من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنفية فيظن ان ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج فامر بتجنبه حسما للمادة و الله اعلم وقد صنف في هذا النوع الامام الشافعي رحمه الله كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه و صنف فيه بعدة ابن قتيبة و الطحاوي و غيرهما [و ان لم يمكن الجمع] فلا يخلو اما ان يعرف التاريخ اولا فان عرف [وثبت المتأخر] به او باصرح منه [فهو النسخ] و الآخر المنسوخ و النسخ رفع تعلق حكم شرعى بدليل شرعى متأخر عنه و النسخ ما دل على الرفع المذكور و تسميته ناسخا مجاز لان النسخ في الحقيقة هو الله تعالى و يعرف النسخ بامور اصرحها ماورد

في النص كحديث بريدة في صحيح مسلم كنت نهيتكم من زيارة القبور الا فزورها فانها تذكر الآخرة ومنها ما يجزم الصحابي بانه متاخر كقول جابر كان آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك الوضوء مما مسته النار اخرجته اصحاب السنن ومنها ما يعرف بالتاريخ وهو كثير ولدهن منها ما يرويه الصحابي المتاخر الاسلام معارضا للمتقدم عليه لاحتمال ان يكون سمعه من صحابي آخر اقدم من المتقدم المذكور او مثله فارسله لكن ان وقع التصريح بصحة له من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فينتجه ان يكون ناسخا بشرط ان يكون لم يتحمل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئا قبل اسلامه و اما الاجماع فليس بناهض بل يدل على ذلك و ان لم يعرف التاريخ فلا يخلو اما ان يمكن ترجيح احدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن او بالسناد اولا فان امكن الترجيح تعيين المصير اليه [والا] فلا فصار ما ظاهرة التعارض واقعا على هذا الترتيب اجمع ان امكن فاعتبار النسخ والمنسوخ [فالترجيح] ان تعين [ثم التوقف] عن العمل باحد الحديثين والتعبير بالتوقف اولى من التعبير بالتساوط لان خفاء ترجيح احدهما على الآخر انما هو بالنسبة للمعبر في الحالة الراهنة مع احتمال ان يظهر لغبرة

ما خفي عليه والله تعالى اعلم [ثم المردود] و هو موجب الرد [اما
 ان يكون لسقط] من اسناد [او طعن] في راوى على اختلاف وجوه
 الطعن اعم من ان يكون الامر يرجع الى ديانة الراوى او الى ضبطه
 [فالسقط اما ان يكون من مبادئ السند من] تصرف [مصنف
 او من آخرة] اى السناد [بعد التابعي او غير ذلك فالاول المعلق]
 سواء كان الساقط واحدا او اكثر وبينه وبين المعضل الآتي ذكره عموم
 و خصوص من وجه فمن حيث تعريف المعضل بانه سقط منه اثنان
 فصاعدا يجتمع مع بعض صور المعلق ومن حيث تقييد المعلق
 بانه من تصرف مصنف من مبادئ السند يقترب منه ان هو اعم
 من ذلك ومن صور المعلق ان يحذف جميع السند ويقال مثلا قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومنها ان يحذف الا الصحابي
 او الا التابعي و الصحابي معا ومنها ان يحذف من حديثه و
 يضيفه الى من فوقه فان كان من فوقه شيخا لذلك المصنف فقد
 اختلف فيه هل يسمى تعليقا اولا و الصحيح في هذا التفصيل فان
 عرف بالذات او الاستقراء ان فاعل ذلك مدلس قضى به و الا فتعليق
 و انما ذكر التعليق في قسم المردود للجهل بحال المحذوف و قد يحكم
 بصحته ان عرف بان ينجس معنى من وجه آخر فان قال جميع
 من احذفه ثقات جاءت مسألة التعديل على الابهام و الجمهور
 لا يقبل حتى يسمى لكن قال ابن الصلاح ههنا ان وقع الحذف في

كتاب التزمّت صحته كالبخارى فما اتى فيه بالجزم دل على انه
ثبت اسنادة عنده و انما حذف لغرض من الغراض و ما اتى فيه
بغير الجزم ففيه مقال وقد اوضحت امثلة ذلك فى النكت على
ابن الصلاح [والثانى] وهو ما سقط من آخره من بعد التابعي هو
[المرسل] و صورته ان يقول التابعي سواء كان كبيرا او صغيرا قال
رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كذا او فعل كذا او فعل بحضرته
كذا و نحو ذلك و انما ذكر فى القسم المردود للجهل بحال المحذوف
لانه يحتمل ان يكون صحابيا و يحتمل ان يكون تابعا و على الثانى
يحتمل ان يكون ضعيفا و يحتمل ان يكون ثقة و على الثانى يحتمل
ان يكون حمل عن صحابي و يحتمل ان يكون حمل عن تابعي آخر
و على الثانى فيعود الاحتمال السابق و يتعدد اما بالتجويز العقلي
فالى ما لا نهاية له و اما بالاستقراء فالى ستة او سبعة و هو اكثر ما
وجد من رواية بعض التابعين عن بعض فان عرف من عادة التابعي
انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور المحدثين الى التوقف لبقاء
الاحتمال و هو احد قولى احمد و ثانيهما و هو قول المالكيين و الكوفيين
يقبل مطلقا و قال الشافعى رحمه الله تعالى يقبل ان اعتضد
بمجيئه من وجه آخر يثبت الطريق الاولى مسندا كان او مرسل لا يترجم
احتمال كون المحذوف ثقة فى نفس الامر و نقل ابو بكر الرازي من
الحنفية و ابو الوليد الباجي من المالكية ان الراوي اذا كان يرسل

عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقا [و] القسم [الثالث] من اقسام
السبق من الاسناد [ان كان باثنين فصاعدا مع التوالي فهو المعضل]
و[الا] بان كان السبق اثنين غير متواليين في موضعين مثلا [فهو المنقطع]
وكذا ان سبق واحد فقط او اكثر من اثنين اكن بشرط عدم التوالي [ثم]
ان السبق من الاسناد [قد يكون واضحا] يحصل الاشتراك في معرفته
ككون الراوى مثلا لم يعاصر من روى عنه [او] يكون [خفيا]
فلا يدركه الا الائمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الاسانيد
[والاول] وهو الواضح [يدرك بعدم التلافي] بين الراوى و شيخه بكونه
لم يدرك عصرة او ادركه لكن لم يجتمعا وليست له منه اجازة ولا وجادة
ومن ثمة احتيج الى التاريخ لتضمنه تحرير مواليك الرواة ورفقاتهم
واوقات طلبهم وارتحالهم وقد اقتضت افهام ادعوا الرواية عن شيوخ
ظهر بالتواريخ كذب دعوائهم [و] القسم [الثاني] وهو الخفي [المدلس]
بفتح اللام سمي بذلك لكون الراوى لم يسم من حدثه و اوهم سماعه
لحديث ممن لم يحدثه و اشتقاقه من الدلس بالتحريك وهو
اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء و يرد المدلس
[بصيغة] من صيغ الاداء [يحتمل] وقوع [اللفاء] بين المدلس
و من اسند عنه [كعن و] كذا [فال] ومتى وقع بصيغة
صريحة لا تجوز فيها كان كذبا وحكم من ثبت عنه الدلس
اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا اذا صرح فيه بالتحديث على

الاصحح و كذا المرسل الخفي اذا صدر [من معاصر لم يلتق] من
 حدث ثمة بل بيته و بيته واسطة والفرق بين المدلس و المرسل
 الخفي دقيق يحصل تحريرة بما ذكره هنا وهو ان التدليس يختص
 به من روى عن عرف لقائه اياه فاما ان معاصرة و لم يعرف انه لقيه
 فهو المرسل الخفي و من ادخل في تعريف التدليس المعاصرة
 ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه و الصواب التفرقة
 بينهما و يدل على ان اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها
 لا بد منه اطلاق اهل العلم بالحديث على ان رواية المخضرمين
 كابى عثمان النهدي و قيس ابن ابي حازم عن النبي صلى
 الله عليه و آله و سلم من قبيل الارمال لا من قبيل التدليس
 ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان هؤلاء مداسين
 لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه و آله و سلم قطعا و لكن لم يعرف هل
 لقوة ام لا و ممن قال باشتراط اللقي في التدليس الامام الشافعي
 و ابو بكر البزار و كلام الخطيب في الكفاية يقتضيه و هو المعتمد
 و يعرف عدم الملاقاة باخباره عن نفسه بذاك او بجزم امام مطلع
 و لا يكفي ان يقع في بعض الطرق زيادة راو بينهما لاحتمال ان يكون
 من المزيد و لا يحكم في هذه الصورة بحكم كلي لتعارض احتمال
 الاتصال و الانقطاع و قد صنف فيه الخطيب كتاب التفصيل امهم
 المراسيل و كتاب المزيد في متصل الاسانيد و انتهت ههنا اقسام حكم

الساقط من الاسناد [ثم الطعن] يكون بعشرة اشياء بعضها اشد في القدح من بعض خمسة منها تتعلق بالعدالة و خمسة تتعلق بالضبط ولم يحصل الاعتناء بتمييز احد القسمين من الآخر لمصلحة اقتضت ذلك وهي ترتيبها على الاشد فالاشد في موجب الرد على سبيل التدلي لان الطعن [اما ان يكون لكذب الراوي] في الحديث النبوي عليه الصلوة و السلام بان يروى عنه ما لم يقله صلى الله عليه و سلم متعمدا لذلك [او تهمته بذاك] بان لا يروى ذلك الحديث الا من جهة و يكون مخالفا للقواعد المعلومة و كذا من عرف بالكذب في كلامه و ان لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي عليه الصلوة و السلام و هذا دون الاول [او محش غلطة] اى كثرته [او غفلة] عن الالتفات [او فسقة] اى بالفعل او القول مما لم يبلغ الكفر و بينه و بين الاول عموم و انما افرق الاول لكون القدح به اشد في هذا الفن و اما الفسق بالمعتقد فسيأتي ببيان [او وهم] بان يروى على سبيل التوهم [او مخالفة] اى للثقات [او جهالة] بان لا يعرف فيه تعديل و لا تجريح معين [او بدعة] وهى اعتقاد ما احدث على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بمعاندة بل بنوع شدة [او سوء حفظه] وهى عبارة عن ان يكون غلطة اقل من اصابته [فالقسم الاول] وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي عليه الصلوة و السلام [هو الموضوع] و الحكم عليه بالوضع اما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع اذ قد

يصدق الكذب لكن لاهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها
 ذلك و انما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعة تاما و ذهنة ثاقبا
 و فهمة قويا و معرفته بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة و قد يعرف
 للموضع باقرار واضعه قال ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك لاحتمال
 ان يكون كذب في ذلك الاقرار انتهى و فهم منه بعضهم انه لا يعمل
 بذلك الاقرار اصلا و ليس ذلك مرادة و انما نفى القطع بذلك و لا يلزم
 من نفى القطع نفى الحكم لان الحكم يقع بالظن الغالب و هو هناك
 كذلك و لولا ذلك لما ساع فتل المقر بالقتل و لا رجم المعترف بالزنا
 لاحتمال ان يكونا كاذبين فيما اعترفا به و من القرائن التي يدرك
 بها الوضع ما يؤخذ من حال الراوي كما وقع لمامون بن احمد انه ذكر
 بحضرته الخلاف في كون الحسن سمع عن ابي هريرة رضي الله عنه
 اولا فساق في الحال اسنادا الى النبي صلى الله عليه و آله و سلم
 انه قال سمع الحسن عن ابي هريرة و كما وقع لغياث بن ابراهيم
 حيث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فساق في الحال
 اسنادا الى النبي صلى الله عليه و سلم انه قال لا يحب الا في نصل او خف
 او حافر او جناح فزاك في الحديث او جناح فعرف المهدي انه كذب
 لاجله فامر بذبح الحمام ومنها ما يؤخذ من حال المروي كان يكون
 منافضا لنص القرآن او السنة المتواترة او الجماع القطعي او صريح
 العقل حيث لا يقبل شي من ذلك التاويل ثم المروي تارة بخرعه

*الواضع و ثارة ياخذ من كلام غيره كبعض السلف الصالح او قد صاء
الحكماء او الاسرائيليات او ياخذ حديثا ضعيف الاسناد فيركب له اسنادا
صحيحا ليروج و الحامل للواضع على الوضع اساعدم الدين كالزنادقة او غلبة
الجهل كبعض المتعبدين او فرط العصبية كبعض المقلدين او اتباع هوى
بعض الروساء او الغراب المقصد الاشتهار و كل ذلك حرام باجماع من
يعتد به الا ان بعض الكرامية و بعض المتصوفة نقل عنهم اباحة الوضع
في الترغيب و التهيب و هو خطأ من فاعله نشأ عن جهل لان
الترغيب و التهيب من جملة الاحكام الشرعية و اتفقوا على ان تعمد
الكذب على النبي صلى الله عليه و آله و سلم من الكبائر و بالغ ابو محمد
اجوبلي فكفر من تعمد الكذب على النبي صلى الله عليه و سلم و اتفقوا
على تحريم رواية الموضع الا مقرونا ببيان له لقوله صلى الله عليه و سلم
من حدث عني بحديث يرى انه كذب فهو احد الكاذبين اخرجته مسلم
[و] القسم [الثاني] من اقهام المردود و هو ما يكون بسبب تهمة الراوي
بالكذب [هو المتروك و الثالث المنكر على راي] من لا يشترط في المنكر
قيد المخالفة [وكذا الرابع و الخامس] فمن فحش غلظه او كثرت
غلته او ظهر فسقه [فحديثه منكر ثم الوهم] و هو القسم السادس
و انما افصح به لطول الفصل [ان اطلع عليه] اى على الوهم
[بالقرائن] الدالة على وهم رواية من وصل مرسل او منقطع او ادخال
حديث في حديث او نحو ذلك من الاشياء القاذحة و يحصل معرفة

ذلك بكثرة التتبع [وجمع الطرق فـ] هذا هو [المعلل] وهو من اغمض
 انواع علوم الحديث وادقها ولا يقوم به الا من رزقه الله تعالى فهما
 ثاقبا و حفظا واسعا و معرفة تامة بمراتب الرواة و ملكة قوية
 بالاسانيد و المتن و لهذا لم يتكلم فيه الا القليل من اهل هذا الشأن
 كعلي بن المديني و احمد بن حنبل و البخاري و يعقوب بن
 شيبة و ابي حاتم الرازي و ابي زرعة و الدارقطني و قد يقصر عبارة
 المعلل عن اقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار و الدرهم
 [ثم المخالفة] وهو القسم السابع [ان كانت] واقعة [بـ] هـبت [تغيير
 السياق] اي سياق الاسناد [فـ] الواقع فيه ذلك التغيير هو [مدرج
 الاسناد] و هو اقسام الاول ان يروي جماعة الحديث باسانيد مختلفة
 فيرويه عنهم راو فيجمع الكل على اسناد واحد من تلك الاسانيد و
 لا يبين الاختلاف الثاني ان يكون المتن عند راو الاطراف منه فانه عند
 باسناد آخر فيرويه راو عنه تاما بالاسناد الاول و منه ان يسمع الحديث
 من شيخه الاطراف منه فيسمعه عن شيخه بواسطة فيرويه راو عنه تاما
 بحذف الوسطة الثالث ان يكون عند الراوي متنان مختلفان باسنادين
 مختلفين فيرويها راو عنه مقتصرا على احد الاسنادين او يروي
 احد الحديثين باسناده الخاص به لكن يزيد فيه من المتن الآخر
 ما ليس في الاول الرابع ان يسوق الاسناد فيعرض له عارض فيقول
 كلاما من قبل نفسه فيظن بعين من سمعه ان ذلك الكلام هو متن

ذلك الاسناد فيروبه عنه كذلك هذه اقسام مدرج الاسناد واما
مدرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام ليس منه فتارة يكون في اوله
وتارة يكون في اثناثة وتارة في آخرة وهو الاكثر لانه يقع بعطف جملة
على جملة [او بدمج مرفوع] من كلام الصحابة او من بعدهم
[بمرفوع] من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير فصل
[فـ] هذا هو [مدرج المتن] ويدرك الادراج بوزن رواية مفصلة للقدر المدرج
مما ادرج فيه او بالتنصيص على ذلك من الراوي او من بعض الاثمة
المطلعين او باستحالة كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك
وقد صنف الخطيب في المدرج كتابا ولخصته وزدت عليه قدر ما
ذكر مرتين او اكثر والله اعلم [او] ان كانت المخالفة [بتقديم وتأخير]
امى فى الاسماء كمرة بن كعب وكعب بن مرة لان اسم احدهما اسم
اب الآخر [فـ] هذا هو [المقلوب] والمخطيب فيه كتاب رافع الارتباب
وقد يقع القلب فى المتن ايضا كحديث ابي هريرة عند مسلم
فى السبعة الذين يظلمهم الله فى ظل عرشه فقيه ورجل تصدق بصدقة
اخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله فهذا ممن انقلب على
لحد الرواة وانما هو حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه كما فى
الصحيحين [او] ان كانت المخالفة [بزيادة راو] فى انشاء الاسناد ومن
لم يزدها اتقن ممن زادها [فـ] هذا هو [المزبد فى متصل الاسانيد]
و شرطه ان يقع التصريح بالسماع فى موضع الزيادة والافتمى كان

معذعنا مثلا ترجحت الزيادة [أو] ان كانت المخالفة [بإبداله] أي
 الراوي [و لا مرجح] لاحد الرايتبن على الاخرى [ف-] هذا هو
 [المضطرب] و هو يقع في الاسناد غالبا وقد يقع في المتن لكن قل
 ان يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة الى الاختلاف
 في المتن دون الاسناد [و قد يقع الابدال عمدا] لمن يراى اختبار
 حفظه [متحانا] من فاعله كما وقع للبخاري والعقيلي وغيرهما وشرطه
 ان لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة فلو وقع الابدال عمدا
 لا لمصلحة بل للاغراب مثلا فهو من اقسام الموضوع و لو وقع غلطا فهو
 من المقلوب او المعلل [أو] ان كانت المخالفة [بتغيير حرف او حروف
 مع بقاء] صورة الخطفى [السياق] فان كان ذلك بالنسبة الى
 النقط [فالمصحف و] ان كان بالنسبة الى الشكل ف-[المحرف]
 و معرفة هذا النوع مهمة وقد صنف فيه العسكري و الدارقطني و
 غيرهما و اكثر ما يقع فى المتن وقد يقع فى الاسماء التى فى
 الاسانيد [و لا يجوز تعمد تغيير] صورة [المن] مطلقا و لا الاختصار
 منه [بالنقص و] لا ابدال اللفظ [المرادف] باللفظ المرادف له
 [الالعالم] بمدلولات الالفاظ و [بما يحيل المعانى] على الصحيح
 فى المسئلتين اما اختصار الحديث فالاكثر على جواز بشرط ان
 يكون الذى يختصرة عالما ان العالم لا ينقص من الحديث الا ما
 لا تعلق له بما يدقيه منه بحيث لا يختلف الدلالة و لا يختل البيان

حتى يكون المذكور و المحذوف بمنزلة خبرين او يدل ما ذكره على ما حذمه بخلاف الجاهل فانه قد ينقص ما له تعلق كترك الاستثناء و اما الرواية بالمعنى فالخلاف فيها شهير و الاكثر على الجواز ايضا و من اقوى حججهم الاجماع على جواز شرح الشريعة للمعجم بلسانهم للعارف به فاذا جاز الابدال بلغة اخرى فجوازها باللغة العربية الاولى و قيل انما يجوز في المفردات دون المركبات و قيل انما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتمكن من التصرف فيه و قيل انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث فنسي لفظه و بقي معناه مرتسما في ذهنه فله ان يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضرا للفظه و جميع ما تقدم يتعلق بالجواز و عدمه ولا شك ان الاولى ابراه الحديث بالفاظه دون التصرف فيه فالقاضي عياض ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن انه يحسن كما وقع لكثير من الرواة قديما و حديثا و الله الموفق [فان خفي المعنى] بان كان اللفظ مستعملا بقله [احتيج الى] الكتب المصنفة في [شرح الغريب] ككتاب ابي عبيد القاسم بن سلام و هو غير مرتب و قد رتبة الشيخ موفق الدين ابن قلامه على الحروف و اجمع منه كتاب ابي عبيد الهروي و قد اعتنى به الحافظ ابو موسى المديني فنصب عليه و استدرك و للزمخشري كتاب اسمه الفائق حسن الترتيب ثم جمع الجميع ابن الاثير في النهاية و كتابه امهل

الكتب تناولا مع اعواز قليل فيه و ان كان اللفظ مستعملا بكثرة لكن في مدلوله دقة احتيج الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار [و بيان المشكل] منها و قد اكثر الائمة من التصانيف في ذلك كالطحاوي و الخطابي و ابن عبد البر و غيرهم [ثم الجهالة] بالراوي و هي السبب الثامن في الطعن [وسببها] امران احدهما [ان الراوي قد يكثر فعوته] من اسم او كنية او لقب او صفة او حرفة او نسب فيشتهر بشيء منها [فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض] من الغراض فيظن انه آخر فيحصل الجهل بحاله [و صنفوا فيه] اى في هذا النوع [الموضح] لاوهام الجمع و التفريق اجاد فيه الخطيب و سبقه اليه عبد الغني ثم الصوري و من امثله محمد بن السائب بن بشر الكلبي نسبة بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر و سماه بعضهم حماد بن السائب و كناه بعضهم ابا النصر و بعضهم ابا سعيد و بعضهم ابا هشام فصار يظن انه جماعة و هو واحد و من لا يعرف حقيقة الامر فيه لا يعرف شيئا من ذلك [و] الامر الثاني ان الراوي [قد يكون مغلا] من الحديث [فلا يكثر الاخذ عنه و] قد صنفوا [فيه الوجدان] و هو من لم يرو عنه الا واحد و لو سمي فممن جمعه مسلم و الحسن بن سفيان و غيرهما [اولا يسمى] الراوي [اخنصارا] من الراوي عنه كقوله اخبرني فلان او شيخ او رجل او بعضهم او ابن فلان و يستدل على معرفة اسم المبهم بوروده من طريق اخرى مسمى [و] صنفوا [فيه]

[المبهيات ولا يقبل] حديث [المبهم] ما لم يهيم لان شرط قبول
 الخبر عدالة روايته ومن ابهم اسمه لا يعرف عينه فكيف عدالته [و] كذا
 لا يقبل خبره [لو ابهم بلفظ التعديل] كان يقول الراوي عنه اخبرني
 الثقة لانه قد يكون ثقة عنده مجروحاً عند غيره وهذا [على الاصح]
 في المسئلة ولهذه النكتة لم يقبل المرسل ولو ارسله العدل جازماً به
 لهذا الاحتمال بعينه وقيل يقبل تمسكاً بالظاهر ان الجرح على خلاف
 الاصل وقيل ان كان القائل عالماً اجزأ ذلك في حق من يوافقه في
 مذهبه وهذا ليس من مباحث علوم الحديث والله الموفق [فان
سمى] الراوي [وانفرد] راو [واحد] بالرواية [عنه فـ] هو [مجهول
العين] كالمبهم الا ان يوثقه غير من يتفرد عنه على الاصح
 وكذا من يتفرد عنه اذا كان متاهلاً لذلك [او] ان روى عنه
 [اثنان فصاعدا ولم يوثق فـ] هو [مجهول الحال و هو المستور]
 وقد قبل روايته جماعة بغير قيد وردها الجمهور والتحقيق ان رواية
 المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول اردھا ولا بقبولها
 بل هي موقوفة الى استبانة حاله كما جزم به امام الحرمين ونحوه
 قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر [ثم البدعة] وهي السبب
 التامع من اسباب الطعن في الراوي وهي [اما] ان تكون [بمكفر] كان
 يعتقد ما يسلتزم الكفر [او بمفسق] فالاول لا يقبل صاحبها الجمهور [و
 وقيل يقبل مطلقاً وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته قبل

والتحقيق انه لا يرد كل مكفر بدعة لان كل طائفة تدعي ان مخالفيها مبتدعة و قد تبالغ فتكفر مخالفيها فلواخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف فالمعتد ان الذي ترك روايته من انكر امرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه فاما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذاك ضبطة لما يرويه مع ورعة وتقواه فلا مانع من قبوله [والثاني] وهو من لا يقتضي بدعته التكفير اصلا وقد اختلف ايضا في قبوله ورده فقليل يرد مطلقا وهو بعيد و اكثر ما علل به ان في الرواية عنه ترويجا لامره وتلويها بذكره وعلى هذا فينبغي ان لا يروى عن مبتدع شيى يشاركه فيه غير مبتدع وقيل يقبل مطلقا الا ان اعتقد حل الكذب كما تقدم وقيل [يقبل من لم يكن داعية] الى بدعة لان تزئين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه من مذهبه وهذا [في الاصح] واغرب ابن حبان فادعى الاتعاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل نعم الاكثر على قبول غير الداعية [الا ان روى ما يقوي بدعته فيرد على] المذهب [المختار وبه صرح] الحافظ ابو اسحق ابراهيم بن يعقوب [الجوزجاني شيخ] ابي داود و [النسائي] في كتابه معرفة الرجال فقال في وصف الرواة و منهم زائغ عن الحق اي عن السنة^(٢) صادق المهجة فليس فيه حيلة الا ان يؤخذ من حديثه

ما لا يكون منكرا اذا لم يقويه بدعته انتهى وما قاله منجبه لان العلة
 التي ترد حديث الداعية وإردة فيما اذا كان ظاهر المروي يوافق
 مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية والله اعلم [ثم سوء الحفظ] وهو
 السبب العاشر من اسباب الطعن والمراد به من لم يرجح جانب
 أصابته على جانب خطائه وهو على قسمين [ان كان لازما] للراوي
 في جميع حالاته [فـ] هو [الشاذ على رأي] بعض اهل الحديث [او]
 ان [كان] سوء الحفظ [طاريا] على الراوي اما لكثرة او لذهاب بصره او
 لاحتراق كتبه او عدها بان كان يعتمد عليها فرجع الى حفظه فساء [فـ] هذا
 هو [المختلط] والحكم فيه ان ما حدث به قبل الاختلاط اذا تميز قبل
 واذالم يتميز توقف فيه وكذا من اشتبه الامر فيه وانما يعرف ذلك
 باعتبار الآخذين عنه [ومتى توبع السيى الحفظ بمعتبر] كان يكون
 فوقه او مثله لا دونه [وكذا] المختلط الذي لا يتميزو [المستور] الاسناد
 المرسل و [كذا] [المدلس] اذا لم يعرف المحذوف منه [صار حديثهم
 حسنا لا لذاته بل] وصفه بذلك [بـ] باعتبار [المجموع] من المتابع والمتابع
 لان كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابا او غير صواب على حد
 سواء فاذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لاحدهم رجح احد الجانبين
 من الاحتمالين المذكورين و دل ذلك على ان الحديث محفوظ
 فارتقى من درجة التوقف الى درجة القبول والله اعلم ومع ارتفاعه
 الى درجة القبول فهو منقطع عن رتبة الحسن لذاته و ربما توقف

بعضهم عن اطلاق اسم الحسن عليه وقد انقضى ما يتعلق بالمتن
من حيث القبول والرد [ثم الاسناد] وهو الطريق الموصلة الى
المتن و المتن هو غاية ما ينتهي اليه الاسناد وهو من الكلام وهو
[اما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم] و يقتضى لفظه
اما [تصرّحاً او حكماً] ان المنقول بذلك الاسناد [من قوله] صلى
الله عليه وآله وسلم [او] من [فعله او] من [تقريرة] مثال
المرفوع من القول تصرّحاً ان يقول الصحابي سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بكذا او يقول هو او غيره قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كذا او عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
كذا ونحو ذلك ومثال المرفوع من الفعل تصرّحاً ان يقول الصحابي
رايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل كذا او يقول هو او غيره كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل كذا ومثال المرفوع من التقرير
تصرّحاً ان يقول الصحابي فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم كذا او يقول هو او غيره فعل فلان او فعل بحضرة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كذا ولا يذكر انكاره اذ كان ومثال المرفوع من القول حكماً
لا تصرّحاً ما يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الاسرائيليات ما
لا مجال للاجتهاد فيه و لانه يتعلق ببيان لغة او شرح غريب كالخبر عن
الامور الماضية من بدأ الخلق و اخبار الانبياء عليهم السلام و الآتية

كالملاحم أو الغتن و احوال يوم القيمة وكذا الاخبار عما يحصل بفعله
 ثواب مخصوص او عقاب مخصوص وانما كان له حكم المرفوع لان اخباره
 بذلك يقتضي مخبرا له و ما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفا
 للمقائل به و للموقف للصحابة الا النبي صلى الله عليه وآله و سلم
 اربعض من يخبر عن الكتب القديمة فلهذا وقع الاحتراز عن القسم
 الثاني و اذا كان كذلك فله حكم ما لو قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله و سلم فهو مرفوع سواء كان مما سمعه منه او عنه بواسطة
 و مثال المرفوع من الفعل حكما ان يفعل الصحابي ما لا مجال
 للاجتهاد فيه فينزل على ان ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه
 وآله و سلم كما قال الشافعي رحمه الله في صلوة علي كرم الله
 وجهه في الكسوف في كل ركعة اكثر من ركوعين و مثال المرفوع
 من التقرير حكما ان يخبر الصحابي انهم كانوا يفعلون في زمان النبي
 صلى الله عليه وآله و سلم كذا فانه يكون له حكم الرفع من جهة
 ان الظاهر اطلعه صلى الله عليه وآله و سلم على ذلك لتوفر دواعيهم
 على سوائه عن امور دينهم و لان ذلك الزمان زمان نزول الوحي
 فلا يقع من الصحابة فعل شدي و يستمرون عليه الا و هو غير ممنوع
 الفعل و قد استدلل جابر و ابو سعيد رضي الله عنهما على جواز
 العزل بانهم كانوا يفعاونه و القرآن ينزل و لو كان مما ينهى عنه لنهى
 عنه القرآن و يلتحق بقواى حكما ما ورد بصيغة الكناية في موضع

الصيغ الصريحة بالنسبة إليه صلى الله عليه وآله وسلم كقول التابعي
عن الصحابي يرفع الحديث أو يرويه أو يثبته أو رواية أو يداخ به أو رواه
و قد يقتصرون على القول مع حذف القائل و يريدون به النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كقول ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله تعالى
عنه قال قال ثقاتلون قوما الحديث وفي كلام الخطيب أنه اصطلاح خاص
بأهل البصرة ومن الصيغ المحتملة قول الصحابي من السنة كذا
فالأكثر على أن ذلك مرفوع و نقل ابن عبد البر فيه الاتفاق قال وإذا
قالها غير الصحابي فكذلك ما لم يصفها إلى صاحبها كسنة العمرين
وفي نقل الاتفاق نظرفعن الشافعي رحمه الله في أصل المسئلة قولان و
ذهب إلى أنه غير مرفوع أبو بكر الصيرفي من الشافعية و أبو بكر الرازي
من الحنفية و ابن حزم من أهل الظاهر و احتجوا بأن السنة تتردد
بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين غيره و اجيبوا بأن احتمال إرادة
غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغيره قد روى البخاري في صحيحه
في حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصته
مع الحجاج حيث قال له إن كنت تريد السنة فهتجر بالصلوة قال
ابن شهاب فقلت لسالم أنعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال
و هل يعنون بذلك السنة فنقل سالم و هو أحد فقهاء السبعة من أهل
المدينة واحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة اتهم إذا أطلقوا السنة
لا يريدون بذلك إلا سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم و أما قول بعضهم

أن كان مرفوعا فلم لا يقولون فيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فجوابه انهم تركوا الجزم بذلك تورعا واحتياطا ومن هذا قول ابي قلابة عن
 انهم من السنة اذا تزوج البكر على الثيب اقام عندها سبعا اخرجاه
 في الصحيح قال ابو قلابة لو شئت لقلت ان افسا رفعة الى النبي صلى
 الله عليه وسلم اى لو قلت لم اكذب لان قوله من السنة هذا معناه لكن
 ايراده بالصيغة التي ذكرها الصحابي اوى ومن ذلك قول الصحابي
 امرنا بكذا و نهينا عن كذا فالخلاف فيه كالخلاف في الذي قبله لان
 مطلق ذلك ينصرف بظاهرة الى من له الامر والنهي وهو رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم وخالف في ذلك طائفة وتمسكوا
 باحتمال ان يكون المراد غيره كمر القرآن او الاجماع او بعض الخلفاء
 او الاستنباط و اجيبوا بان الأصل هو الاول و ماعداه محتمل لكنه
 بالنسبة اليه مرجوح و ايضا فمن كان في طاعة رئيس اذا قال امرت
 لا يفهم عنه ان امره الا رئيسه و اما قول من قال يحتمل ان يظن
 ما ليس بامر امرا فلا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو مذكور فيما
 لو صرح فقال امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكذا وهو احتمال
 ضعيف لان الصحابي عدل عارف باللسان فلا يطلق ذلك الا بعد
 التحقيق ومن ذلك قوله كنا نفعل كذا فلا حكم الرفع ايضا كما
 تقدم ومن ذلك ان يحكم الصحابي على فعل من الافعال بانه
 طاعة لله او لرسوله او معصيته كقول عمار من هاهنا يوم الشك الذي

يشك فيه فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم فلهذا حكم
الرفع ايضا لان الظاهر ان ذلك مما تلقاه عنه صلى الله عليه وآله وسلم
[او] ينتهي غاية الاسناد [الى الصحابي كذلك] اى مثل ما
تقدم في كون اللفظ يقتضى التصريح بان المنقول هو من قول
الصحابي او من فعله او من تقريرة ولا يجيى فيه جميع ما تقدم بل
معظمه و التشبيه لا يشترط فيه المساواة من كل جهة ولما كان هذا
المختصر شاملا لجميع انواع علوم الحديث استطردت منه الى تعريف
الصحابي من هو فقلت [^(٦) وهو من لقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
و سلم مؤمنا به و مات على الاسلام ولو تخلفت ردة في الاصح]
و المراك باللقاء ما هو اعم من اجمالسة و المماشاة و وصول احدهما
الى الآخر و ان لم يكلمه و يدخل فيه روبة احدهما الآخر سواء كان
ذاك بنفسه او بغيره و التعبير باللقى ادلى من قول بعضهم الصحابي
من راي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه يخرج ابن ام مكتوم
و نحوه من العمديات و هم صحابة بلا تردد و اللقى في هذا التعريف
كاجنس و قولي مؤمنا كالفصل يخرج من حصل له اللقاء المذكور
لكن في حال كونه كافرا و قولي به فصل فان يخرج من لقيه مؤمنا
لكن بغيره من الانبياء عليهم السلام لكن هل يخرج من لقيه مؤمنا بانه

سيحدث و لم يدرك البعثة و فيه نظر و قولي و مات على الاسلام فصل
 ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقيه مومنا و مات على الردة كعبيد الله
 بن جحش و ابن خطل و قولي ولو تخلفت ردة اى بين لقيه له مومنا به
 و بين موته على الاسلام فان اسم الصحبة باق له سواء رجع الى الاسلام
 في حيوته ام بعد موته و سواء لقيه ثانيا ام لا و قولي في الاصح اشارة
 الى الخلاف في المسئلة و يدل على رجحان الاول قصة الاشعث بن
 قيس فانه كان ممن ارتد و اتي به الى ابي بكر الصديق رضى الله عنه
 اسيرا فعاد الى الاسلام فقبل منه ذلك و زوجه اخته و لم يتخلف
 احد عن ذكره في الصحابة و لا عن تخريب احاديثه في المسانيد و غيرها
 تنبيهان أحدهما لاخفاء في رجحان رتبة من لازمه صلى الله عليه وآله
 و سلم و قاتل معه او قتل تحت رايته على من لم يلزمه او لم يحضر
 معه مشهدا و على من كلمه يسييرا او ماشاة قليلا او راة على بعد او
 في حال الطفوية و ان كان شرف الصحبة حاصلا للجمع و من ليس
 له منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية و هم مع ذاك
 معدودون في الصحابة لما نالوه من شرف الروية و ثانيهما يعرف
 كونه صحابيا بالتواتر و الاستفاضة او الشهرة او باخبار بعض الصحابة
 او بعض ثقات التابعين او باخباره عن نفسه بانه صحابي اذا كانت

دعواه ذلك تدخل تحت الامكان وقد استشكل هذا الاخير جماعة
من حيث ان دعواه ذلك نظير دعوى من قال انا عدل و يحتاج
الى تأمل [أو] ينتهي غاية الاسناد [الى التابعي وهو من لقي]
[الصحابي كذلك] وهذا متعلق باللقى وما ذكره الا قيد الايمان
به فذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا هو المختار
خلافا ممن اشترط في التابعي طول الملازمة وصحة السماع او التمييز
وبقي بين الصحابة والتابعين طبقة اختلف في احقاقهم باى
القسمين وهم المخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام ولم يروا
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعدهم ابن عبد البر فى الصحابة وادعى
عياض وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم صحابة وفيه نظر لانه انصح
في خطبة كتابه بانه انما اوردهم ليكون كتابه جامعاً مستوعباً لاهل
القرن الاول والصحيح انهم معدودون في كبار التابعين سواء عرف
ان الواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كالنجاشي اولا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة
الاسراء كشف له عن جميع من في الارض فراهم فينبغي ان يعد من
كان مؤمناً به في حياته اذ ذاك و ان لم يلاقه في الصحابة لحصول
الروية من جانبه صلى الله عليه وسلم [فـ] القسم الاول مما تقدم ذكره
من الاقسام الثلاثة وهو ما ينتهي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم غاية
الاسناد هو [المرفوع] سواء كان ذلك الانتهاء باسناد متصل ام لا [والثاني

[الموقوف] وهو ما ينتهي الى الصحابي [والثالث المقطوع] وهو ما ينتهي الى التابعي [ومن دون التابعي] من اتباع التابعين فمن بعدهم [فيه] اي في التسمية [مثله] اي مثل ما ينتهي الى التابعي في تسمية جميع ذاك مقطوعا و ان شئت قلت موقوف على فلان فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع فالمنقطع من مباحث الاسناد كما تقدم و المقطوع من مباحث المتن كما يرى وقد اطلق بعضهم هذا في موضع هذا و بالعكس تجوزا عن الاصطلاح [ويعال للاخيرين] اي الموقوف و المقطوع [الثر و المسند] في قول اهل الحديث هذا حديث مسند هو [مرفوع صحابي بسند ظاهرة الاتصال] فقولى مرفوع كالحديث و قولى صحابي كالفصل يخرج به ما رفعه التابعي فانه مرسل او من دونه فانه معضل او معلق و قولى ظاهرة الاتصال يخرج ما ظاهرة الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال و ما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب الاولى و يفهم من التقيد بالظهور ان الانقطاع الخفى كعائنة امداس و المعاصر الذي لم يثبت لفيه لا يخرج الحديث عن كونه مسندا للطباق الائمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك و هذا التعريف موافق لقول الحاكم المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر معاه منه و كذا شيخه عن شيخه متصلا الى صحابي الى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و اما الخطيب فقال المسند المتصل فعلى هذا الموقوف اذا جاء بسند

متصل يسمى سند مسند لكن قال ان ذلك قد يأتي لكن بقلة
وابعد ابن عبد البر حديث قال المسند المرفوع ولم يتعرض للاسناد فانه
يصدق على المرسل والمفضل والمنقطع اذا كان المتن مرفوعا ولا فائل
به [فان قل عنه] اي عدد رجال السند [فاما ان ينتهي الى النبي
صلى الله عليه وسلم] بذلك العدد القليل بالنسبة الى سند آخر
برد به ذلك الحديث بعينه بعد كثير [او] ينتهي [الى امام]
من ائمة الحديث [ذي صفة عليّة] كالحفظ والفقه والضبط
والتصنيف وغير ذلك من الصفات المقتضية للترجيح [كشعبة]
ومالك والذوري والشافعي والبخاري ومسلم ونحوهم [فالاول] وهو
ما ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم [العلو المطلق] فان اتفق
ان يكون سند صحيحا كان الغاية القصوى والا فصوره العلوية موجودة
مالم يكن موضوعا فهو كعدم [والثاني] العلو النسبي [وهو ما يقل
العدد فيه الى ذاك الامام ولو كان العدد من ذلك الامام الى منتهاه
كثيرا وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى غلب ذلك على كثير
منهم بحديث اهتملوا الاشتغال بما هو اهم منه وانما كان العلو مرغوبا
فيه لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطاء لانه مامن راو من رجال الاسناد
الا والخطاء جائز عليه فكما كثرت الوعائظ وطال السند كثرت مظان
التجويز وكما قلت قلت فان كان في النزول منزلة ليست في العلو
كل يكون رجاله اوثق منه او احفظ او افقه او الاتصال فيه اظهر فلا تردد

في ان النزول حينئذ اولى واما من رجع النزول مطلقا واحتج بان كثرة
البحث يقتضى المشقة فيعظم الاجر فذلك ترجيح بامراجبني عما
يتعلق بالتصحيح والتضديف [وفيه] اى وفي العلو النسبي [الموافقة]
وهى الوصول الى شيخ احد المصنفين من غير طريقه [اى الطريقة
التي تصل الى ذلك المصنف المعين مثالة روى البخاري عن قتيبة عن
مالك حديثا فارودينا من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولورودينا
ذلك الحديث بعينه من طريق ابي العباس السراج عن قتيبة مثلا اكان
بيننا وبين قتيبة فيه مبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في
شيخه بعينه مع علوالسناد على الاسناد اليه [وفيه] اى فى العلو النسبي
[البديل هو الوصول الى شيخ شيخه كذلك] كان يقع لنا ذلك الاسناد
بعينه من طريق اخرى الى القعنبي عن مالك فيكون القعنبي
بدلا فيه من قتيبة واكثر ما يعتبرون الموافقة والبديل اذا قارنا العلو والا
فاسم الموافقة والبديل واقع بدونه [وفيه] اى فى العلو النسبي [المساواة]
اوهى استواء عدد الاسناد من الراوى الى آخره [اى الاسناد] مع اسناد
احد المصنفين [كان يروى النسائي مثلا حديثا يقع بينه وبين النبي
صلى الله عليه وسلم احد عشر نفسا فيقع لنا ذلك الحديث بعينه
باسناد آخر الى النبي صلى الله عليه وسلم يقع بيننا فيه وبين النبي
صلى الله عليه وسلم احد عشر نفسا فنساوي النسائي من حيث العدد
مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص [وفيه] اى فى العلو

النسبي ايضا [المصافحة وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف]
على الوجه المشروح أولا وسميت مصافحة لأن العادة جرت في الغالب
بالمصافحة بين من تلقيا و نحن في هذه الصورة كنا لقينا النسائي
فكانا صافحناه [و يقابل العلوي باقسامه] المذكورة [النزول] فيكون
كل قسم من اقسام العلوي يقابل قسم من اقسام النزول خلافا لمن زعم
ان العلوق قد يقع غير تابع للنزول [فان تشارك الراوي ومن روى عنه
في امر] من الامور المتعلقة بالرواية [مثل السن واللقى] وهو اخذ
عن المشايخ [فهو] النوع الذي يقال له رواية [الاقران] لانه حينئذ يكون
راويا عن قرينه [و ان روى كل منهما] اى من القرينين [عن الآخر
فهو] المديج [وهو اخص من الاول فكل مديج اقران وليس كل اقران
مديجا وقد صنف الدارقطني في ذلك و صنف ابوالشيخ الصبغاني
في الذي قبله و اذا روى الشيخ عن تلميذه صدق ان كلا منهما يروى
عن الآخر فهل يسمى مديجا فيه بحث و الظاهر لا لانه من رواية
الاكبر عن الاصغر و التدبير ماخوذ من ديباجتي الوجه فيقتضي
ان يكون ذلك مستويا من الجانبين فلا يجدي فيه هذا [وان روى]
الراوي [عن] هو [دونه] في السن اوفى اللقى اوفى المقدار [فهذا النوع
هو رواية] الاكبر عن الاصغر و منه [اى من جملة هذا النوع وهو
اخص من مطلقة رواية] الآباء عن الأبناء [و الصحابة عن التابعين
و الشيخ عن تلميذه و نحو ذلك] وفي عكسه كثرة [لانه هو اعادة

المملوكة الغالبة و فائدة معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم و تذييل
 الناس منازلهم وقد صنف الخطيب في رواية الآباء عن الأبناء تصنيفا
 و افرد جزء الطيفا في رواية الصحابة عن التابعين ^(ن) و جمع الحافظ صلاح
 الدين العلائي من المتأخرين مجلدا كبيرا في معرفة من روى عن
 أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه و سلم و قسمه اقساماً
 فمنه ما يعود الضمير في قوله عن جده على الراوى و منه ما يعود
 الضمير فيه على أبيه و بين ذلك و حقه و خرج في كل ترجمة
 حديثاً من مرويه وقد لخصت كتابه المذكور و زدت عليه تراجم كثيرة
 جدا و اكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الآباء بأربعة عشر اباً
 [و ان اشترك اثنان عن شيخ و تقدم موت احدهما] على الآخر
 [فهو السابق و اللاحق] و اكثر ما وقفنا عليه من ذلك ما بين
 الراويين الواقعيين فيه في الوفاة مائة و خمسون سنة و ذلك ان الحافظ
 السلفي سمع منه ابو علي البرداني احد مشايخه حديثاً و رواه عنه
 و مات على راس الخمس المائة ثم كان آخر اصحاب السلفي بالسمع
 سبطه ابو القاسم عبد الرحمن ابن مكى و كانت وفاته سنة خمس مئة
 و ست مائة و من قديم ذلك ان البخاري حدث عن تلميذه ابي
 العباس السراج اشياء في التاريخ و غيره و مات سنة ست و خمسين

و مأتين و آخر من حدث عن السراج بالسماع ابو الحمين الخفاف
و مات سنة ثلث و تسعين و ثلث مائة و غالب ما يقع من ذلك
ان المسموع منه قد يتاخر بعد موت احد الراويين زمانا حتى
يسمع منه بعض الاحداث ويعيش بعد السماع منه دهرا طويلا
فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة و الله اعلم [و ان روى]
الراوي [عن اثنين متفقين الاسم] او مع اسم الاب او مع اسم الجد
او مع النسبة [ولم يتميزا] بما يخص كلا منهما فان كانا ثقتين لم يضر
و من ذلك ما وقع في البخاري في روايته عن احمد غير منسوب عن
ابن وهب فانه اما احمد بن صالح او احمد بن عيسى او عن محمد
غير منسوب عن اهل العراق فانه اما محمد بن سلام او محمد بن يحيى
الذهلي وقد استوعبت ذلك في مقدمة شرح البخاري و من ارا
لذلك ضابطا كليا يمتاز به احدهما عن الآخر [فباختصاصه] اي الشيخ
المروي عنه [باحد هما يتبين المهمل] ومتى لم يتبين ذلك او كان
مختصا بهما معا فاشكالة شديد فيرجع فيه الى القرابين و الظن الغالب
[و ان روى] عن شيخ حديثنا [وجحد الشيخ مرويه] فان كان [جزما]
كان يقول كذب علي او ما رويت هذا و نحو ذلك فان وقع منه ذلك
[رد] ذلك الخبر المكذب واحد منهما لا بعينه و لا يكون ذلك قادحا في
واحد منهما للتعارض [او] كان جحده [احتمالا] كان يقول ما اذكر هذا
اولا اعرفه [قبل] ذلك الجديث [في الاصح] لان ذلك يحمل على فهمان

الصحيح وقيل لا يقبل لأن الفرع تبع للأصل في إثبات الحديث بحديث
إذا أثبت الأصل الحديث يثبت رواية الفرع فكذلك ينبغي أن يكون فرعاً
عليه وتبعاً له في النفي وهذا متعقب فإن عدالة الفرع يقتضي
صدقه وعدم علم الأصل لا ينافيه فالمثبت مقدم على النافي وأما
قياس ذلك بالشهادة فقامد لأن شهادة الفرع لا تصح مع القدرة على
شهادة الأصل بخلاف الرواية فانترقا [وفيه] أي في هذا النوع
صنف الدارقطني كتاب [من حدث و نسي] وفيه ما يدل على
تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم حدثوا بأحاديث فلما
عرضت عليهم لم يتذكروها لكنهم لا اعتمادهم على الرواة عنهم صاروا
يروونها عن الذين رويها عنهم عن أنفسهم كحديث سهيل بن أبي صالح
عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين قال
عبد العزيز بن محمد الدراوردي حدثني به ربعة بن أبي
عبد الرحمن عن سهيل قال فلقيت سهيلاً فسألته عنه فلم يعرفه فقلت أن
ربعة حدثني عنك بهذا فكان سهيل بعد ذلك يقول حدثني
ربعة عني أني حدثته عن أبي به و نظائره كثيرة [و أن اتفق الرواة]
في إسناد من الأسانيد [في صيغ الأداء] كسمعت فلانا قال سمعت
فلانا أو حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ [أو غيرها من
الحالات] القولية كسمعت فلانا يقول أشهد بالله لقد حدثني فلان
بالخ أو الفعلية كقوله دخلنا على فلان فاطعمنا تمر الخ أو القولية والفعلية

منها كقوله حدثني فلان وهو آخذ بلحيته قال امنت بالقدر الى
 آخره [فهو المسلسل] وهو من صفات الاسناد وقديقع التسلسل
 في معظم الاسناد كحديث المسلسل بالاولية فان السلسلة تنتهي
 فيه الى سفيان بن عيينة فقط ومن رواه مسلسلا الى منتهاه فقد وهم
 [وصيغ الاءاء] المشار اليها على ثمان مراتب الاولى [سمعت
 وحدثني ثم اخبرني وقرأت عليه] وهي المرتبة الثانية
 [ثم فرغ عليه وانا اسمع] وهي الثالثة [ثم انباني] وهي الرابعة
 [ثم فاولذي] وهي الخامسة [ثم شافهني] اي بالاجازة وهي
 السادسة [ثم كذب لي] اي بالاجازة وهي السابعة [ثم عن ونحوها]
 من الصيغ المحتملة للسمع والاجازة ولعدم السماع ايضا وهذا
 مثل قال وذكر وروى فاللفظان [الاولان] من صيغ الاءاء وهما سمعت
 وحدثني صا احيان [لمن سمع وحدة من لفظ الشيخ] وتخصيص
 التحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الشايح بين اهل الحديث
 اصطلاحا ولا فرق بين التحديث والاخبار من حيث اللغة وفي ادعاء
 الفرق بينهما تكلف شديد لكن لما تقرر الاصطلاح صار ذلك حقيقة
 عرفية فتقدم على الحقيقة اللغوية مع ان هذا الاصطلاح انما شاع
 عند المشاركة ومن تدمهم واما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح
 بل الاخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد [فان جمع الراوي] اي
 اتى بصيغة اجمع في الصيغة الاولى كان يقول حدثنا فلان او سمعنا

فلما يقول [فهو] دليل على انه سمعه [مع غيره] وقد يكون الذوق
للعظمة لكن بقلّة [واولها] اى صيغ المراتب [اصرحها] اى اصرح
صيغ الاداء في سماع قائلها لانها لا تحتل الواسطة و لان حدثني
قد يطلق في الاجازة تدليسا [و ارفعها] مقدارا [ما] يقع [في الاملاء]
لما فيه من التثبت و التحفظ [و الثالث] وهو اخبرني [و الرابع]
و هو قرأت عليه [لمن قرأ بنفسه] على الشيخ [فان جميع] كان
يقول اخبرنا او قرأنا عليه [فهو كالخامس] و هو قرى عليه و انا
اسمع و عرف من هذا ان التعبير بقرأت لمن قرأ خير من التعبير
بالاخبار لانه اوضح بصورة الحال • تنبيه • القراءة على الشيخ احد وجوه
التحمل عند الجمهور و ابعد من ابي ذلك من اهل العراق وقد
اشد انكار الامام مالك و غيره من المدنيين عليهم في ذلك
حتى بالغ بعضهم فرجحها على السماع من لفظ الشيخ و ذهب
جمع جم منهم البخاري و حكاة في اوائل صحيحه عن جماعة من
الائمة الى ان السماع من لفظ الشيخ و القراءة عليه يعنى في
الصحة و القوة سواء والله اعلم [و الالباء] من حيث اللغة و اصطلاح
المتقدمين [بمعنى الاخبار الافي عرف المتأخرين هو للاجازة كعن]
لانها في عرف المتأخرين للاجازة [و عننة المعاصر محمولة
على السماع] بخلاف غير المعاصر فانها تكون مرسلة او منقطة فشرط
حملها على السماع ثبوت المعاصرة [الا من المدلس] فانها ليست

محمولة على السماع [وقيل يشترط] في حمل عننة المعاصر على
السماع [ثبوت لقائهما] أى الشيخ والراوي عنه [وأو مرة] والمجدة
ليحصل الأمن في باقى معننة عن كونه من المرسل الخفي [وهو
المختار] تبعه لعلي بن المهدي و البخاري وغيرهما من النقاد و
[و اطلقوا المشافهة في الاجازة المتلفظ بها] تجوزا [و] كذا [الكتابة في
الاجازة المكتوب بها] وهو موجود في عبارة كثير من المتأخرين
بخلاف المتقدمين فانهم انما يطلقونها فيما كتبه الشيخ من الحديث
الى الطالب سواء اذن له في روايته ام لا لانما كتب اليه بالاجازة فقط
[و اسدروا في صحة] الرواية [بالمناولة اقترابها بالاذن بالرواية وهى]
اذا حصل هذا الشرط [ارفع انواع الاجازة] لما فيها من التعيين
والتشخيص و صورتها ان يدفع الشيخ اصله او ما قام مقامه للطالب
او يحضر الطالب اصل الشيخ و يقول له فى الصورتين هذه روايتي
عن فلان فاروة عنى و شرطه ايضا ان يمتدحه منه اما بالتمليك و اما
بالعارية لينقل منه و يقابل عليه و الا ان فاوله و استرد فى الحال
فلا يتبدل ارفعيته لكن لها زيادة مزبة على الاجازة المعينة وهى ان
يجيزه الشيخ برواية كتاب معين و يعين له كيفية روايته له و اذا خلت
المناولة عن الاذن لم يعتبر بها عند الجمهور و جنح من اعتبرها الى ان
مناولته اياه تقويم مقام ارساله اليه بالكتاب من بلد الى بلد و قد
ذهب الى صحة الرواية بالكتابة المجردة جماعة من الائمة و لو لم يقرن

ذلك بالاذن بالرواية كأنهم اكتفوا في ذلك بالقرينة ولم يظهر لي فرق قوي بين منأولة الشيخ الكتاب من يده للطالب وبين إرساله بالكتاب إليه من موضع إلى آخر إذا خلا كل منهما عن الاذن [وكذا اشترطوا الاذن في الوجادة] وهي ان تجد بخط تعرف كاتبه فتقول وجدت بخط فلان ولا يسوغ فيه إطلاق خبرني بمجرى ذلك إلا ان كان له منه اذن بالرواية عنه وأطلق قوم ذلك فغلطوا [و] كذا [الوصية بالكتاب] وهي ان يوصي عند موته او سفره لشخص معين بأصله او باصواه فقد قال قوم من الأئمة المتقدمين يجوز له ان يروي تلك الأصول عنه بمجرد هذه الوصية و أبى ذاك الجمهور الا ان كان له منه اجازة [و] كذا اشترطوا الاذن بالرواية [في العلم] وهو ان يعلم الشيخ احد الطلبة بانني اروي الكتاب الفلاني عن فلان فان كان له منه اجازة اعتبر والا فلا عبرة بذاك [كالاجازة العامة] في المجاز له لا في المجاز به كان يقول اجزت لجميع المسلمين او لمن ادرك حيوتي او لاهل الاقليم الفلاني او لاهل البلدة الفلانية وهو اقرب إلى الصحة لقرب الانحصار [و] كذا الاجازة [للمجهول] كان يكون مبهما او سهلا [و] كذا الاجازة [للمعدوم] كان يقول اجزت لمن سيولد لفلان وقد قيل ان عطفه على موجود صح كان يقول اجزت لك ولمن سيولد لك و الاقرب عدم الصحة ايضا و كذا الاجازة اموجود او معدوم علقبت بمشيئة الغير كان يقول اجزت لك ان شاء فلان او اجزت لمن شاء فلان لا ان يقول

اجزت لك ان تثبت و هذا . [على الاصح في جميع قولك]
وقد جوز الرواية في جميع ذلك سوى المجهول ما لم يتبين المراتب منه
الخطيب و حكاة عن جماعة من مشايخه و استعمل الاجازة
للمعدوم من القدماء ابوبكر بن ابي داود و ابو عبد الله بن مندة
و استعمل المعلقة منهم ايضا ابوبكر بن خيثمة و روى بالاجازة العامة
جمع كثير جمعهم بعض الحفاظ في كتاب ورتبهم على حروف المعجم
لكثرتهم و كل ذلك كما قال ابن الصلاح توسع غير مرضي لان الاجازة
الخاصة المعينة مختلف في صحتها اختلافا قويا عند القدماء و
ان كان العمل استقرار على اعتبارها عند المتأخرين فهي دون السماع
بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاسترسال المذكور فانها تزاد ضعفا
لكنها في الجملة خير من ايراد الحديث معضلا و الله اعلم و الى هذا
انتهى الكلام في اقسام صيغ الاداء [ثم الرواية ان اتفقت اسمائهم
و اسماء آبائهم] فصاعدا [و اختلفت اشخاصهم] سواء اتفق في ذلك
اثنان منهم ام اكثر و كذا اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية و النسبة
[فهو] النوع الذي يقال له [المتفق و المقترق] و فائدة معرفته خشية
ان يظن الشخصان شخصا واحدا و قد صنف فيه الخطيب كتابا
حافلا و قد لخصته و زدت عليه شيئا كثيرا و هذا عكس ما تقدم من
النوع المسمى بالمهمل لانه يخشى فيه ان يظن الواحد اثنين و هذا
يخشى منه ان يظن الاثنان واحدا [و ان اتفقت الاسماء خطأ]

[و اختلفت نطقا] سواء كان مرجع الاختلاف النقط او الشكل [فهو المؤلف والمؤلف] و معرفته من مهمات هذا الفن حتى قال علي ابن المدبني اشد التصحيف ما يقع في الاسماء و وجهه بعضهم بانه شئ لا يدخله القياس و لا قبله شئ يدل عايد و لا بعده و قد صنف فيه ابو احمد العسكري لكن اضافته الى كتاب التصحيف له ثم افرد بالتاليق عبد الغني بن سعيد فجمع فيه كتابين كتابا في مشتبه الاسماء و كتابا في مشتبه النسبة و جمع شيخه الدارقطني في ذلك كتابا حافلا ثم جمع الخطيب ذيلًا ثم جمع الجعفي ابو نصر بن ماکولا في كتابه الاكمال و استدرك عليهم في كتاب آخر جمع فيه اوهامهم و بيدها و كتابه من اجمع ما جمع في ذلك و هو عمدة كل محدث بعده و قد استدرك عليه ابو بكر بن نقطة ما فاته و تجدد بعده في مجلد ضخيم ثم ذيل عليه منصور بن سليم بفتح السين في مجلد لطيف و كذلك ابو حامد بن الصابوني و جمع الذهبي في ذلك مختصرا جدا اعتمد فيه على الضبط بالقلم اكثر فيه الغلط و التصحيف المبين لموضوع الكتاب و قد يسر الله تعالى بتوضيحه في كتاب سميته تبصير المنتبه بتحرير المشتبه و هو مجلد واحد فضبطته بالحروف على الطريقة المرضية و زدت عليه شيئا كثيرا مما اهماه او لم يقف عليه والله الحمد على ذلك [و ان اتفقت الاسماء] خطأ و نطقا [و اختلفت الالباء] بطعا مع ايتلافها خطأ كمحمد بن عقيل بفتح العين

و محمد بن عقیل بضمها الاول نسیابوری و الثانی فریابی و هما مشهوران و طبقتهما متقاربة [او بالعکس] کان تختلف الاسماء نطقا و تألف خطا و يتفق الاء نطقا و خطا کشریح بن النعمان و صریح بن النعمان الاول بالشیخ المعجمة و الحاء المهملة و هو تابعی یروی عن علی رضي الله عنه و الثانی بالسين المهملة و الجیم وهو من شیوخ البخاری [فهو] النوع الذي يقال له [المتشابه] و قد صنف فيه الخطیب کتابا جلیلا سماه تلخیص المتشابه ثم ذیل علیه ایضا بمافاته أولا و هو کثیر الفائدة [و کذا ان وقع] ذلك [الاتفاق فی الاسم و اسم الاب و الاختلاف فی النسبة و یتרכب منه و مما قبله ابواع منها ان یحصل الاتفاق و الاشتباه] فی الاسم و اسم الاب مثلا [الا فی حرف او حرفین] فاکثر من احدهما او منهما و هو علی قسمین اما ان یكون الاختلاف بالتغییر مع ان عدد الحروف ثابتة فی الجهتين او یكون الاختلاف بالتغییر مع نقصان بعض الاسماء عن بعض فمن امثلة الاول محمد بن سنان بکسر السین المهملة و نونین بینهما الف و هم جماعة منهم العوقی بفتح العین و الواو ثم القاف شیخ البخاری و محمد بن سيار بفتح السین المهملة و تشدید الیاء التحتانیة و بعد الالف راء و هم ایضا جماعة منهم الیمامی شبنخ عمر بن یونس و منها محمد بن حذین بضم الحاء المهملة و نونین بینهما یاء تحتانیة الاولى مفتوحة تابعی یروی عن ابن عباس رضي الله عنه

و غيرة و محمد بن جبيل بالجيم بعدها باء موحدة و آخره راء وهو
محمد بن جبيل بن مطعم تابعي مشهور ايضا و من ذلك معروف
بن واصل كوفي مشهور و مطرف بن واصل بالطاء بدل العين شيخ
آخر يروي عنه ابو حذيفة النهدي و منه ايضا احمد بن الحسين
صاحب ابراهيم بن سعد و آخرون و احيد بن الحسين مثله لكن
يدل الميم ياء تحتانية وهو شيخ بخاري يروي عن عبد الله
بن احمد البيكندي و من ذلك ايضا حفص بن ميسرة شيخ
مشهور من طبقة مالک و جعفر بن ميسرة شيخ لعبد الله بن
موسى الكوفي الاول بالحاء المهملة و الغاء بعدها صاد مهملة و
الثاني بالجميم و العين المهملة بعدها فاء ثم راء و من امثلة الثاني
عبد الله بن زيد وهم جماعة منهم في الصحابة صاحب الاذان و اسم
جدة عبد ربه و راوي حديث الوضوء و اسم جدة عاصم و هما
انصاريان و عبد الله بن يزيد بزيادة ياء في اول اسم الاب و الزاي مكسورة
وهم ايضا جماعة منهم في الصحابة الخطمي يكنى ابا موسى و حديثه في
الصحيحين و القاري له ذكر في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها
و قد زعم بعضهم انه الخطمي و فيه نظر و منها عبد الله بن يحيى
وهم جماعة و عبد الله بن نجي بضم النون و فتح الجيم و تشديد الياء
تابعي معروف يروي عن علي رضي الله تعالى عنه [او] يحصل
الاتفاق في الخط و النطق لكن يحصل الاختلاف او الاشتباه

[بالتقديم و التأخير] اما في الاسمين جملة [او نحو ذلك] كان يقع التقديم و التأخير في الاسم الواحد في بعض حروفه بالنسبة الى ما يشتبه به مثال الاول الاسود بن يزيد و يزيد بن الاسود و هو ظاهر و منه عند الله بن يزيد الخطمي و يزيد بن عبد الله و مثال الثاني ايوب بن هيار و ايوب بن يسار الاول مدني مشهور و ليص بالقوي و الآخر مجهول *

* خاتمة *

[و من المهم] عند المحدثين [معرفة طبقات الرواة] و غايته الامن من تداخل المشتبهين و امكان الاطلاع على تبين التدايم و الوقوف على حقيقة المراد من العنونة و الطبقة في اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركوا في السن و لقاء المشايخ و قد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين كانه بن مالك فانه من حيث ثبوت صحبته للنبي صلى الله عليه و آله و سلم يعد في طبقة العشرة مثلا و من حيث صغر السن يعد في طبقة من بعدهم فمن نظر الى الصحابة باعتبار الصحبة جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان و غيره و من نظر اليهم باعتبار قدر زائد كالسبق الى الاسلام او شهود المشاهد الفاضلة جعلهم طبقات و الى ذلك جنح صاحب الطبقات ابو عبد الله محمد بن سعد البغدادي و كتابه اجمع ما جمع في ذلك و كذلك من جاء بعد الصحابة رضي الله تعالى عنهم و هم اتابعون من نظر اليهم باعتبار الاخذ عن بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان ايضا و من نظر اليهم

باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد و لكل منهما وجه
 [و] من المهم ايضا معرفة [مواليدهم و وفياتهم] لان بمعرفتها يحصل
 الامن من دعوى المدعي للقاء بعضهم و هو في نفس الامر ليس
 كذلك [و] من المهم ايضا معرفة [بلدانهم] و اوطانهم و فائدته الامن
 من تداخل الاسمين اذا اتفقا لكن افترقا بالنسب [و] من المهم ايضا
 معرفة [احوالهم تعدىلا و تجريحا و جهالة] لان الراوي اما ان يعرف
 عدائته او يعرف فسقه او لا يعرف فيه شيء من ذلك [و] من
 اهم ذلك بعد الاطلاع معرفة [مراتب الجرح] و التعديل لانهم قد
 يجرحون الشخص بما لا يستلزم رد حديثه كله و قد بينا اسباب
 ذلك فيما مضى و حصرناها في عشرة و تقدم شرحها مفصلا و
 الغرض هنا ذكر الالفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب [و]
 للجرح مراتب [اسوأها الوصف] بما دل على المبالغة فيه و اصرح
 ذلك التعبير [با فعل كاذب الناس] و كذا قولهم اليه المنتهى
 في الوضع و هر ركن الكذب و نحو ذلك [ثم دجال او وضاع او كذاب]
 لانها و ان كان فيها نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها [و اسهلها]
 اى الالفاظ الدالة على الجرح قولهم [لين او سيى الحفظ او فيه ادنى
 مقال] و بين اسوأ الجرح و امله مراتب لا يخفى فقولهم متروك او
 سافط او فاحش الغلط او منكر الحديث اشد من قولهم ضعيف
 او ليس بالقوي او فيه مقال [و] من المهم ايضا معرفة [مراتب

التعديل و ارفعها الوصف [ايضاً بما دل على المبالغة فيه و اصرح
ذلك التعبير] بافعل كاتق الناس [او اثبت الناس او اليه المنتهى
في التثبت] ثم ما تاكد بصفة [من الصفات الدالة على
التعديل] او صغدين كثقة ثقة [او ثبت ثبت] او ثقة حافظ [او عدل
ضابط او نحو ذلك] وادناها ما اشعر بالقرب من اسهل التجريح كشيخ
و يروى حديثه و يعتبر به و نحو ذلك و بين ذلك مراتب لا تخفى
[و] هذه احكام تتعلق بذلك ذكرتها ههنا لتكملة الغائدة فاقول [تقبل
التزكية من عارف باسبابها] لا من غير عارف لئلا يزكي بمجرد
ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واختبار [ولو] كانت التزكية صادرة
[من] مرك [واحد على الاصح] خلفا لمن شرط انها لا تقبل الا من
اثنين احافا لها بالشهادة في الاصح ايضا والفرق بينهما ان التزكية
تنزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد و الشهادة تقع من الشاهد
عند الحاكم فافتروا ولو قيل يفصل بين ما اذا كانت التزكية في
الراوى مستندة من المزكي الى اجتهاده او الى النقل عن غيره
لكان متجها لانه ان كان الاول فلا يشترط العدد اصلا لانه حينئذ يكون
بمنزلة الحاكم و ان كان الثاني فيجري فيه الخلاف فيبين انه ايضا
لا يشترط فيه العدد لان اصل النقل لا يشترط فيه العدد فكذا ما
تفرع عنه و الله اعلم و ينبغي ان لا يقبل الجرح و التعديل الا من
عدل متيقظ فلا يقبل جرح من افطر فيه فجرح بما لا يقتضى ردا

الحديث المحدث كما لا يقبل تزكية من اخذ بمجرد الظاهر فاطلق
التزكية وقال الذهبي وهو من اهل الاستقراء التام في نقد الرجال
لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف
ولا على تضعيف ثقة انتهى ولهذا كان مذهب النسائي ان لا يترك
حديث الرجل حتي يجتمع الجميع على تركه وليحذر المتكلم في
هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فانه ان عدل بغير
تثبت كان كالمثبت حكما ليمس بثابت فيخشى عليه ان يدخل
في زمرة من روى حديثا وهو يظن انه كذب و ان جرح
بغير تحرر اقدم على الطعن في مسلم بوي من ذلك و
وسمه بميمهم سوء يبقى عليه عارة ابداء والآفات تدخل في هذا
تارة من الهوى والغرض الفاسد وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبا
وتارة من المخافة في العقائد وهو موجود كثيرا قديما وحديثا
ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد قدمنا تحقيق الحال في العمل
برواية المبتدع [والجرح مقدم على التعديل] و اطلق ذلك جماعة
ولكن محلله [ان صدر حديثنا من عارف باسبابه] لانه ان كان غير
مفسر لم يقدم فيمن ثبتت عدالته و ان صدر من غير عارف بالاسباب
لم يعتبر به ايضا [فان خلا] المجروح [عن تعديل قبل] الجرح فيه
[مجملا] غير مبدآن السبب اذا صدر من عارف [على المختار]
لانه اذا لم يكن فيه تعديل كان في حينه مجهول و اعمال قول الجرح

لأول من أهمل له ومال ابن الصلاح في مثل هذا إلى التوقف فيه • فصل *

[و] من المهم في هذا الفن [معرفة كنى المسمين] ممن اشتهر باسمه وله كنية لا يورث ان يأتي في بعض الروايات مكنى لثا يظن انه آخر [و] معرفة [اسماء المكنيين] وهو عكس الذي قبله [و] معرفة [من اسمه كنيته] وهو قليل [و] معرفة [من اختلف في كنيته] [و] هم كثيرون معرفة [من كثرت كناه] كابن جريح له كنيستان ابو الوائيد وابو خالد [و] كثرت [نعوته] والقابه [و] معرفة [من وافقت كنيته] [اسم ابيه] كابي اسحق ابراهيم بن اسحق المدني احد اتباع التابعين وفائدة معرفته نفي الغلط عن نسبه الى ابيه وقال اخبرنا ابن اسحاق فذهب الى التصحيف وان الصواب اخبرنا ابو اسحق [او بالعكس] كاسحق ابن ابي اسحاق السديعي [و] وافقت [كنيته كنية زوجته] كابي ايوب الانصاري وام ايوب صحابي مشهوران [و] وافق اسم شيخه [اسم ابيه] كالربيع بن انس عن انس هذا يأتي في الروايات ويظن انه يروي عن ابيه كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد وهو ابو وليس انس شيخ الربيع والده بل ابو بكري و شيخه انصاري وهو انس بن مالك الصحابي المشهور وليس الربيع المذكور من اولاده [و] معرفة [من نسب الى غير ابيه] كالمقداد بن الاسود نسب الى الاسود الزهري لانه تبناه وانما هو المقداد بن عمرو [و] نسب الى [امه] كابن عليّة وهو اسمعيل ابن ابراهيم بن مقسم

احد الثقات وعلية اسم امه اشتهر بها وكان لا يحب ان يقال له
 ابن عليّة واهذا كان يقول الشافعي اخبرنا اسمعيل الذي يقال له
 ابن عليّة [او] نسب [الى غير ما يسبق الى الفهم] كالحذاء ظاهرة
 انه منسوب الى صناعتها او بيعها وليس كذلك انما كان يجالهم
 فذهب اليهم و كسليمان التيمي لم يكن من بنى التميم ولكن نزل فيهم
 وكذا من نسب الى جده فلا يروى التباسه بمن وافق امه اسماء و
 اسم ابيه اسم الجد المذكور [و] معرفة [من اتفق اسمه واسم ابيه وجده]
 كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب وقد يقع
 اكثر من ذلك وهو من فروع المسلسل وقد يتفق الاسم
 واسم الاب مع اسم الجد واسم ابيه فصاعدا كابى اليمى الكندي
 وهو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن [او] اتفق اسم الراوي و [اسم
 شيخه و شيخ شيخه فصاعدا] كعمران عن عمران عن عمران الاول
 يعرف بالقصير والثاني ابو الرجاء العطاردي والثالث ابن حصين
 الصحابي و كسليمان عن سليمان عن سليمان الاول ابن احمد بن
 ايوب الطبراني والثاني ابن احمد الواسطي والثالث ابن عبد الرحمن
 الدهشقي المعروف بابن بنت شرحبيل وقد يقع ذلك للراوي
 و شيخه معا كابى العلاء الهمداني العطار مشهور بالرواية عن ابي
 علي الاصبهاني الحذاء وكل منهما اسمه الحسن بن احمد بن الحسن بن
 احمد فاتفقا في ذلك و اترقا في الكنية والنسبة الى البلد والصناعة و

هـنف فيه أبو موسى المديني جزءا حافلا [و] معرفة [من اتفق اسم شيخه]
 [و الراوي عنه] و هو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح و فائده
 رفع اللبس عن يظن ان فيه تكرارا او انقلابا فمن امثله البخاري
 روى عن مسلم و روى عنه مسلم فشيخه مسلم بن ابراهيم الفراهيدي
 البصري و الراوي عنه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح
 و كذا وقع ذلك لعبد بن حميد ايضا روى عن مسلم بن ابراهيم و روى
 عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديثا بهذه الترجمة بعينها ومنها
 يحيى بن ابي كثير روى عن هشام و روى عنه هشام فشيخه هشام
 بن عروة و هو من اقرانه و الراوي عنه هشام بن ابي عبد الله
 الدستوائي ومنها ابن جريج روى عن هشام و روى عنه هشام
 فالاعلى بن عروة و الادنى ابن يوسف الصنعاني و منها الحكم بن عتيبة
 روى عن ابن ابي ليلى و روى عنه ابن ابي ليلى فالاعلى عبد الرحمن
 و الادنى محمد بن عبد الرحمن المذكور و امثله كثيرة [و]
 من المهم في هذا الفن [معرفة الاسماء المجردة] و قد جمعها جماعة
 من الائمة فمنهم من جمعها بغير قيد كابن سعد في الطبقات و
 ابن ابي خيثمة و البخاري في تاريخهما و ابن ابي حاتم في الجرح
 و التعديل و منهم من افرد الذقات كالعجاي و ابن حبان و ابن شاهين
 و منهم من افرد المجروحين كابن عدي و ابن حبان ايضا و منهم
 من تفيد بكتاب مخصوص كرجال البخاري لابن نصر الكلاباذي و

رجال مسلم لأبي بكر بن منجوية ورجالهما معا لأبي الفضل بن طاهر
ورجال أبي داود لأبي علي الجبائي وكذا رجال الترمذي ورجال
النسائي لجماعة من المغاربة ورجال الستة الصحيحين وأبي داود
والترمذي والنسائي وابن صاجة لعبد الغني المقدسي في كتاب
الكمال ثم هذبه المزني في تهذيب الكمال وقد لخصته وزدت عليه
أشياء كثيرة وسميته تهذيب التهذيب وجاء مع ما اشتمل عليه من
الزيادات قدر ثلث الأصل [و] من المهم أيضا معرفة الأسماء [المفردة]
وقد صنف فيه الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البردنجي فذكر أشياء
تعقبوا عليه بعضها من ذلك قوله صغدي بن سنان أحد الضعفاء
وهو بضم الصاد المهملة وود تبدل سيناً مهملة وسكون الغين المعجمة
بعدها دال مهملة ثم ياء كياء المنسوب وهو اسم علم بلفظ النسب و
ليس هو فرداً ففي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم صغدي الكوفي
وثقه ابن معين و فرق بينه وبين الذي قبله فضعفه وفي تاريخ العقيلي
صغدي ابن عبد الله يروي عن فائدة قال العقيلي حديثه غير محفوظ
انتهى وأظنه هو الذي ذكره ابن أبي حاتم وأما كون العقيلي ذكره
في الضعفاء فإنما هو للحديث الذي ذكره عنه وليست الأمة منه
بل هي من الراوي عنه عنبسة بن عبد الرحمن والله أعلم ومن
ذلك مندر بالمهملة والنون بوزن جعفر وهو مولى زباج الجذامي له صحبة
ورواية والمشهور أنه يكنى أبا عبد الله وهو اسم فرد لم يتهم به غيره فيما

فاعلم لكن ذكر أبو موسى في الذيل على معرفة الصحابة لابن منذر
 سدر أبو الأسود و روى له حديثا و تعقب عليه ذاك بأنه هو الذي
 ذكره ابن منذر و قد ذكر الحديث المذكور محمد بن الربيع الجيزي
 في تاريخ الصحابة الذين فزوا مصر في ترجمة سدر مولى زبدع و قد
 حررت ذاك في كتابي في الصحابة [و] كذا معرفة [الكنى] المجردة و
 المفردة [و] كذا معرفة [اللقب] و هي تارة تكون بلفظ الاسم و تارة تكون
 بلفظ الكنية و تقع بسبب عامة او حرفة [و] كذا معرفة [الانساب] و هي
 تارة تقع [الى العوائل] و هو في المتقدمين اكثر و النسبة الى المتأخرين
 [و] تارة [الى الاوطان] و هذا في المتأخرين اكثر و النسبة الى
 المتقدمين و النسبة الى الوطن اعم من ان يكون [بلادا او ضياعا او سكنا او
 مجاورة و] قد تقع [الى الصنائع] كالخياط [و الحرف] كلبزاز
 [و يقع فيها الاتفاق و الاشتباه كالاسماء و قد يقع [الانساب] القبا^ن]
 كخالد بن مخلد القطواني كان كوفيا و يلقب بالقطواني و كان
 يعصب به [و] من المهم ايضا [معرفة اسباب ذاك] الى الالقاب
 و النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها [و] كذا [معرفة الموالى من
 اعلى و من اسفل بالرق او بالحلف] او بالاسلام لان كل ذاك
 يطلق عليه موالى و لا يعرف تمييز ذاك الا بالتقصيص عليه [معرفة و

الآخرة والآخوات [وقد صنف فيه القدما كعلي ابن المديني
 [و] من المهم ايضا [معرفة ادب الشيخ والطالب] ويشتركان في
 تصحيح النية و التطهير من اعراض الدنيا و تحسين الخلق و يتفرع
 الشيخ بان يسمع اذا احتبج اليه و لا يحدث ببلد فيه اوى منه بل
 يرشد اليه و لا يترك سماع احد لنية فاسدة و ان يتطهرو و يجلس
 بوقار و لا يحدث قائما و لا عجلا و لا في الطريق الا ان اضطر الى ذلك
 و ان يمسك عن الحديث اذا خشي التغير او النسيان امراض او
 هرم و اذا اتخذ مجلس الاملاء بان يكون له مستملي يقظ و يتفرد
 الطالب بان يوقر الشيخ و لا يضجرة و يرشد غيره لما سمعه و لا يدع
 الاستفادة لحياء او تكبر و يكتب ما سمعه تاما و يعتني بالتقيد و الضبط
 و يذكر بمحفوظه ليرسخ في ذهنه [و] من المهم معرفة [من
 التحمل و الاداء] و الاصح اعتبار من التحمل بالتمييز هذا في السماع
 وقد جرت عادة المحدثين باحضارهم الاطفال في مجالس الحديث
 و يكتبون لهم انهم حضروا و لابد في مثل ذاك من اجازة المسمع
 و الاصح في من الطلب بنفسه ان يتاهل لذلك و يصح تحمل الكافر
 ايضا اذا اداة بعد اسلامه و كذا الفاسق من باب الارأى اذا اداة بعد
 توبته و ثبوت عدالته و اما الاداء فقد تقدم انه لا اختصاص له بزمن
 معين بل يقيد بالاحتياج و التاهل لذلك و هو مختلف باختلاف
 الاشخاص و قال ابن خلد اذا بلغ الخمسين و لا ينكر عليه عند الاربعين

وَتَعْقِبُ بِهِ حَدِيثٌ قَبْلَهَا كَمَا لَكَ [وَ] مِنْ الْمَهْمِ مَعْرِفَةُ [صِفَةِ]
 كِتَابَةِ الْحَدِيثِ [وَهُوَ] يَكْتُبُ مَبِينًا مَغْسِرًا وَيَشْكُلُ الْمَشْكُلَ
 مِنْهُ أَوْ يَنْقُطُهُ وَ يَكْتُبُ السَّاقِطَ فِي الْحَاشِيَةِ الِیْمَنِی مَا دَامَ فِي السَّطْرِ
 بَقِيَّةً وَالْأَفْعَى الِیْسَرَى [وَ] صِفَةُ [عَرْضِهِ] وَهُوَ مَقَابِلَتُهُ مَعَ الشَّيْخِ الْمَسْمُوعِ
 أَوْ مَعَ ثِقَةٍ غَيْرَةٍ أَوْ مَعَ نَفْسِهِ شَيْئًا فَشَيْئًا [وَ] صِفَةُ [سَمَاعِهِ] بَانَ
 لَا يَتَشَاغَلُ بِمَا يُخَلُّ بِهِ مِنْ ذَمٍّ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ نَعَاسٍ [وَ] صِفَةُ
 [أَسْمَاعِهِ] كَذَلِكَ وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ أَصْلِهِ الَّذِي سَمِعَ فِيهِ أَوْ مِنْ فَرْعٍ
 قَوْبِلَ عَلَى أَصْلِهِ فَإِنْ تَعَذَّرَ فَلْيَجْبِرْهُ بِالْجَازَةِ لَمَّا خَالَفَ أَنْ خَالَفَ [وَ]
 صِفَةُ [الرَّحَلَةِ فِيهِ] حَدِيثٌ يَبْتَدِئُ بِحَدِيثِ أَهْلِ بَلَدِهِ يَسْتَوْعِبُهُ ثُمَّ
 يَرْحَلُ فَيَحْصُلُ فِي الرَّحَلَةِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ وَ يَكُونُ اعْتِنَاؤُهُ بِتَكْثِيرِ
 الْمَهْمُوعِ أَكْثَرَ مِنْ اعْتِنَائِهِ بِتَكْثِيرِ الشَّيْخِ [وَ] صِفَةُ [تَصْنِيفِهِ] وَذَلِكَ
 أَمَّا [عَلَى الْمَسَائِدِ] بَانَ يَجْمَعُ مَسْنَدَ كُلِّ صَحَابِيٍّ عَلَى حِدَةٍ فَإِنْ
 شَاءَ رَتَبَهُ عَلَى سَوَابِقِهِمْ وَ أَنْ شَاءَ رَتَبَهُمْ عَلَى حُرُوفِ الْمَعْجَمِ وَ هُوَ أَسْهَلُ
 تَنَازُلًا [أَوْ] تَصْنِيفُهُ عَلَى [الْأَبْوَابِ] الْفَقْهِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا بَانَ يَجْمَعُ فِي
 كُلِّ بَابٍ مَا وَرَدَ فِيهِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى حُكْمِهِ أَثْبَاتًا أَوْ نَقِيًا وَ الْأَوَّلَى أَنْ
 يَقْتَصِرَ عَلَى مَا صَحَّ أَوْ حَسُنَ فَإِنْ جَمَعَ الْجَمِيعَ فَلْيَبَيِّنْ عِلَّةَ الضَّعْفِ
 [أَوْ] تَصْنِيفُهُ عَلَى [الْعِلَلِ] فَيَذْكُرِ الْمَتْنَ وَ طَرِيقَهُ وَ بَيَانَ اخْتِلَافِ نَقْلَتِهِ
 وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَرْتَبِهَا عَلَى الْأَبْوَابِ لِيَسْهَلَ تَنَازُلُهَا [أَوْ] يَجْمَعُهُ عَلَى

[الاطراف] فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته و يجمع اسانيد
 اما مستوعبا و اما متقيدا بكتب مخصوصة [و] من المهم
 [معرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضي ابي يعلى
 بن الفراء] الحنبلي وهو ابو حفص العكبري و قد ذكر الشيخ تقي الدين
 ابن دقيق العيد ان بعض اهل مصره شرع في جمع ذلك و كانه ما راى
 تصنيف العكبري المذكور [و صنفوا في غالب هذه الانواع] على ما اشرنا
 اليه غالبا [و هى] اى هذه الانواع المذكورة في هذه الخاتمة [نقل
 محض ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل] و حصرها متعسر [فليراجع]
 لها [مبسوطاتها] ليحصل الوقوف على حقائقها [و الله الموفق و الهادي
 لا اله الا هو] عليه توكلت و اليه انيب و حسبنا الله و نعم الوكيل
 و لا حول و لا قوة الا بالله العلي العظيم و صلى الله على سيدنا محمد
 و آله و صحبه و سلم تسليما كثيرا و الحمد لله رب العالمين *

(٣) ن - ابي يعلى الفراء



تم طبع شرح نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر في سبع

خلت من شهر ذى القعدة في سنة ثمان وسبعين

بعد الف ومائتين من السنين الهجرية مطابقا

لسبعة ايام مضت من شهر ربيع في سنة

اثنين وستين بعد الف وثمان مائة

من الولادة المسيحية *

